

PROVISIONAL

A/46/PV.13
10 October 1991

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٥/٠٠

(المملكة العربية السعودية)	السيد الشهابي	: الرئيس
(ايطاليا)	السيد تراكسلر	: ثم
	(نائب الرئيس)	
(المملكة العربية السعودية)	السيد الشهابي	: ثم
	(الرئيس)	
(بلين)	السيد روجرز	: ثم
	(نائب الرئيس)	

- خطاب السيد خورخي سيرانو إلياس ، الرئيس الدستوري لجمهورية غواتيمالا

.../...

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللفات الأخرى ، وسيطع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

القي كلمة كل من :

- السيد كولنز (أيرلندا)
- السيد حسين (العراق)
- السيد العطاس (اندونيسيا)
- السيد سامارس (اليونان)
- السيد يونغو (غابون)
- الآنسة دي سان جور (سيشيل)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠

خطاب السيد خورخي سيرانو إلياس ، الرئيس الدستوري لجمهورية غواتيمالا

الرئيس : تستمع الجمعية أولا إلى خطاب الرئيس الدستوري لجمهورية

غواتيمالا .

امطّح السيد خورخي سيرانو إلياس ، الرئيس الدستوري لجمهورية غواتيمالا إلى

قاعة الجمعية العامة .

الرئيس : باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحّب في الأمم المتحدة

بالرئيس الدستوري لجمهورية غواتيمالا ، فخامة السيد خورخي سيرانو إلياس وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية .

الرئيس سيرانو إلياس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إنه ليشرفني حقاً

أن أخطب هيئة تضم جميع بلدان العالم ، ألا وهي الأمم المتحدة . لقد حضرت إلى هذا المحفل ممثلاً لشعب غواتيمالا الحبيب والذي ابتلي كثيراً ، وهو شعب ، ما برح مخلصاً طوال تاريخه لمبادئه المتمثلة في الحرية والنضال الثابت من أجل تقدمه ، لكنه في الوقت نفسه تعرّض لهجمة ضارية اشتملت على كل ضروب العنف ووضعت قيوداً مجحفة على تنميته . ومع ذلك حافظ شعبنا على إيمانه وشكته بمستقبل أفضل وعلى روحه النضالية سعياً إلى تحقيق ما يعتبره منصفاً وضرورياً .

باسم ذلك الشعب أود أن أذكر أمام الجمعية أننا قد استبشرنا خيراً بانتهاء

الحرب الباردة ، وهي حرب لم يسلم منها بلد على الأرض . إذ وقعت ضحية عواقبها جميع البلدان لأنها أصبحت في مناطق عديدة من العالم معركة دامية جلبت في النصف الثاني من القرن الألم والحزن لآلاف البيوت . وهذا ينطبق على بلدي الحبيب غواتيمالا .

اسمحوا لي يا سيادة الرئيس أن اهنئكم باسم غواتيمالا حكومة وشعباً على انتخابكم رئيساً لدورة الجمعية العامة هذه ويسرني أن أتعهد بتقديم تعاون وفقد غواتيمالا ، ونشك بأن خبرتكم في المجالات التي هي من مسؤولية الأمم المتحدة ستكون هامة في إبرام اتفاقات ذات فائدة للمجتمع الدولي بأسره .

اسمحوا لي يا سيادة الرئيس أن أهنئكم باسم غواتيمالا حكومة وشعبا على انتخابكم رئيسا لدورة الجمعية العامة هذه ويسرني أن أتعهد بتقديم تعاون وفيد غواتيمالا . ونثق بأن خبرتكم في المجالات التي هي من مسؤولية الأمم المتحدة ستكون هامة في إبرام اتفاقات ذات فائدة للمجتمع الدولي بأسره .

واسمحوا لي في الوقت نفسه إن أهنئ سلفكم السفير غيدو دي ماركو على الطريقة الكفوة التي تحلى بها إبان ترؤسه للدورة الماضية .

وأود أيضا أن أشيد أيما إشادة بالسيد خافيير بيريز دي كوييار ، ابن أمريكا اللاتينية الموقر الذي أدار دفة عمل المنظمة لفترة السنوات العشر الماضية . وكلنا ندرك بأن مساعيه التي لا تعرف الكلل في تعزيز السلم وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية . لقد أعطى صديقنا العزيز هذه المنظمة العالمية قوة دفع جديدة بوصفها محورا للتفاوض وتسوية المشاكل السياسية كما تجسّد ذلك في توسيع نطاق عمليات صيانة السلم . فقد استرعى الانتباه مرارا وتكرارا إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر في العالم بأسره ، وفي البلدان النامية بوجه الخصوص . وقد أضفى هذا مصداقية متزايدة على التعددية ، وبخاصة ، على الأمم المتحدة نفسها . إن أنشطته في أمريكا الوسطى بالاقتران مع أنشطة المنظمة الإقليمية كانت قيّمة للغاية في دعم الحوار والتفاوض بوصفهما من وسائل إنهاء التوترات الإقليمية والصراعات المحلية .

إنه يسرني أن أرى الأمم المتحدة اليوم تتعزز بانضمام أعضاء جدد إليها . ونرحب بحرارة بالترحيب بجمهورية كوريا التي ترتبط معها بروابط قديمة العهد من الصداقة والتعاون ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية واتحاد ميكرونيزيا ، وجزر مارشال . وعلاوة على ذلك يُسعدنا أن نحيا في هذا المحفل دول جمهوريات البلطيق المستقلة ، استونيا ولاتفيا وليتوانيا . ونأمل أن يعود استقلالها الذي تحقق مؤخرا بالرفاه والازدهار على شعوبها . وتمد غواتيمالا إليها يد الصداقة والاحترام والتفاهم .

إننا ندرك ظهور حقيقة سياسية عالمية جديدة ، نرجو أن تترجم أيضا إلى حقيقة اقتصادية واجتماعية جديدة . إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن نظاما جديدا بدأ في الظهور ونأمل ألا يكون قائما على الفطرة وإساءة استخدام السلطة ، بل على المبادئ الراسخة للقانون الدولي وحق تقرير المصير للشعوب وعدم التدخل ، وأن يأخذ في الحسبان هذه المبادئ بأوسع معانيها لا بمعزل عن الحقائق الوطنية بل كتعبير جديد عن التضامن بين شعوب العالم ودولها . وبعبارة أخرى ، بغض النظر عن الشكل الذي يبدو عليه هذا النظام الذي يتطور حاليا ، يجب أن تكون غايته الرئيسية تحاشي اندلاع صراعات جديدة ، وقد تكون هذه الصراعات متصلة في المواجهة بين الشمال والجنوب ، وهي صراعات لا يمكن تحاشيها إلا عن طريق تفهم وتأييد من لديهم الشيء الكثير والقادرين على فعل الشيء الكثير لهؤلاء الذين لديهم أقل وبوسعهم أن يفعلوا القليل . ونعتقد أيضا أن جميع قادة العالم يدركون إدراكا نهائيا أن الحرية والكرامة ليسا مفهوميين تجريديين أو منحتين تقدمهما الدول إلى الأفراد والأمم . بل إن كلا المفهومين متماثلان في البشر ، ولم تستطع حتى الآن أي ديكتاتورية ، مهما كان شكلها أو اتجاهها كسر روح التعبير عن هذين التطلعين النبيلين لدى الأفراد أو الأمم .

ولا بد لنا أن نسلم بأن البشرية حتى الآن قد وجدت في الديمقراطية التعددية والتمثيلية والتكاسمية نظاما يضمن على أفضل وجه كرامة الفرد وحرية وبالنتالي احترام جميع حقوقه ، المتجسدة تماما في الإعلانات العالمية المنبثقة عن هذه المنظمة وغيرها من المنظمات التي تبدي اهتماما مستمرا بتنميته تنمية كاملة وتظلمع بالمسؤولية عن القيام بدور نشط في العمليات المستمرة المتمثلة في ترسيخ شرعية الدول الوطنية وتنظيم العلاقات فيما بينها .

إن الأمم المتحدة تتحمل اليوم أكثر من أي وقت مضى المسؤولية الكبيرة المتمثلة في البحث بصورة واقعية عن حلول عملية تمكن شعوب العالم من نيل استقلالها وتوطيد دعائمها والوفاء بتطلعاتها نحو التقدم والتنمية بوصفها الأسس التي يقوم عليها السلم للأجيال العديدة المقبلة . وهذه تطلعات ما برح يجري التعبير عنها في

المنظمة منذ إنشائها ، ومنذ مؤتمر طهران ، عندما كان العالم المُعْتَب يسعى إلى الرد على الحرب وكان أكثر وعياً بالحاجة من أي وقت مضى إلى العمل من أجل السلم والأمن الدوليين .

ومهما يكن عليه الأمر ، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من جانب هذه المنظمة عصفت الصراعات المحلية والدولية العديدة بأجيال حقبة ما بعد الحرب . وفي الوقت الحالي نشهد أحداثاً واتجاهات مثل انتهاء الحرب الباردة ، وإيجاد الحلول السياسية للصراعات الإقليمية وتوطيد العمليات الديمقراطية والتنمية المطردة للاقتصادات السوقية ، وهي تمثل امكانيات جديدة لتعزيز سلم البشرية ورفاهها .

ونعتقد أن المناخ السياسي الجديد السائد في العلاقات بين كتلتين هامتين كانتا خصمين حتى عهد قريب ، قد ترك أثراً بناءة في العالم ، ويساعدنا على تحديد بُعد أعمق وأكثر تكاملاً للأمن الدولي . وقد جان الوقت لاستبدال مفهوم الأمن التقليدي ، وتعزيز الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سوف تقلص من خطر المواجهة وتضمن السلم والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في كل مكان .

أما في المجال الاقتصادي فلا بد أن يتم في البلدان النامية انتهاج سياسات التكيف وسياسات الانتقال إلى الاقتصادات السوقية التي تفضي حقا إلى تعزيز التجارة الحرة الخالية من الحمائية التي تشمل القطاعات الرئيسية للإنتاج في البلدان المتقدمة النمو . إن النظام الدولي الجديد يتطلب منا عدم الاستمرار في التناقض بين تزايد انضمام البلدان النامية إلى مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) ومقاومة البلدان المتقدمة النمو للاذعان إلى إجراءات (غات) .

إن التجارة الدولية ما برحت في حالة ركود ، لأنها مرهقة بالتدابير الحمائية التي تفرض قيوداً على الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو بسبب إنتاج وتصدير منتجات مدعومة وفرض نظام الحصص وتحديد الأسعار . لذلك يتعين على الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تحديد السياسات الواجب اتباعها في المستقبل في ضوء تطلعات البلدان النامية .

ومن ثم ، من الضروري أن يحدد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، في دورته الثامنة ، السياسات التي ينبغي اتباعها في المستقبل في ضوء تطلعات البلدان النامية .

وفي المجال الاجتماعي ، ينبغي أن يتضمن جدول الأعمال الدولي الجديد مناقشات مكثفة للسبل الكفيلة بتعزيز التنمية الاجتماعية ، التي لا يمكن أن يحل السلام والرخاء على البشرية بدونها . ولهذا ، نؤيد عقد مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية الذي اقترحه الرئيس ايلوين ، رئيس شيلي . ومن الواضح أن التقدم السياسي الذي نشهده الآن لم يحبه تقدم اجتماعي يرفع مستوى المعيشة في البلدان النامية .

ومن الأهمية بمكان أيضا أن تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المهمة الحيوية المتمثلة في وقف سباق التسلح ، ولا سيما في الميادين النووية والكيميائية والبيولوجية ، بل وفي أي ميدان آخر ، ينطوي على تدمير شامل وعليهما أن يعملوا على استخدام الاستثمارات الضخمة التي ينطوي عليها سباق التسلح لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمالحي البشرية ولرخائها بمفغة عامة .

واسمحوا لي الآن أن أشارك جميع الشعوب الممثلة هنا بعض جوانب حياتنا الوطنية وأنشطة الحكومة التي ترأستها لما يزيد على ثمانية شهور - وأن أشاطركم بعض الانجازات والشواغل وبعض الطموحات والنتائج . وإنني واثق من أنه بمعرفة تجربتنا ، ستوجد روابط أقوى للتضامن والتفاهم بين شعوبنا .

إننا في غواتيمالا ، ما فتئنا نواجه ، لما يزيد على ٣٠ سنة ، صراعا داخليا حدد من إمكانيات التنمية وجلب المآسي والحزن على شعبنا . واليوم ، يسعدني أن أبلغ الجمعية العامة بأنه في ٩ نيسان/ابريل - أي بعد ثلاثة شهور فحسب من تولي السلطة - عرضت على الأمة بأسرها مبادرة سلم شاملة ، بغية التوصل إلى إجراء ، يمكن أن يوحّد غواتيمالا ، دون أي تمييز على الإطلاق ، في مشروع واحد يمكننا جميعا ، كشعب واحد من استغلال إمكانياتنا بالكامل .

وتستند هذه المبادرة على مفهوم أن السلم لا يعني غياب الحرب أو الصراع فحسب ، ولكن السلم ينبغي تصوره على أنه حالة يتمكن فيها الإنسان من العيش والتنمية دون خوف ، ودون معاناة ودون تهديدات ، بمنأى عن الاضطهاد ، وبمنأى عن أي شيء قد يحد من طاقته في تحقيق أهدافه التي يحددها لنفسه في إطار قدراته .

وهذه المبادرة التي تسعى إلى تحقيق السلم الكامل والدائم ، بالإضافة إلى إنهاء الكفاح المسلح ، تسعى أيضا إلى وضع أسس الوفاق والتعايش في وثام داخل أسرة غواتيمالا على أساس أربع نقاط أساسية .

الأولى ، إنهاء الكفاح المسلح من خلال مفاوضات جادة تنضج ببرامج وإجراءات تمكن من وضع نهاية للتمرد ومواجهة التمرد ، وفي نفس الوقت تعزز سبل كفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان ، حتى يتمتع كل فرد في غواتيمالا ، سواء كان شريكا في العصيان أو لم يكن ، على نحو كامل بالحقوق الواردة في دستور الجمهورية وتلقي الضمانات المناسبة التي تمكنه من تنمية قدرته السياسية في ظل روح من الاحترام والحرية . ونعتقد أن هذه الخطوة الأولى تعتبر أساسية من أجل ضمان الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي اللازم للسكان الذين شردهم العنف ، سواء كانوا لاجئين أو مشردين ، لتمكينهم من الانخراط من جديد في حياة البلد في إطار الشرعية .

ثانيا ، ينبغي أن تكون هناك عدالة اقتصادية واجتماعية أكبر . وإننا نسلم بضرورة تعزيز وتوسيع نطاق جميع البرامج الخاصة والعامة الرامية إلى مكافحة الفقر المدقع والحرمان ، والتعجيل بتحديث اقتصادنا وإيجاد حلول سليمة وعملية لمشاكل التعليم والصحة والمساعدة الاجتماعية والتأمين لأن ما نخفقه الآن من أموال ، في بقاء الصراع ، يعتبر شعبنا في ميسس الحاجة إليه من أجل حل مشاكله . إن السلم الاجتماعي والاقتصادي شرط أساسي للتمتع بالسلم الكامل .

ثالثا ، ينبغي أن يكون هناك احترام وتعزيز لحكم القانون . ويشكل هذا العنصر واحدا من أعظم التحديات التي تواجه مجتمعنا ، الذي عانى لسنوات تحت الدكتاتورية والautoritaria ، ولذا توجد ضرورة حيوية للقضاء على الإفلات من العقاب ،

مرة واحدة وإلى الأبد ، كإجراء عادي وإقامة حكم القانون واحترام حقوق الإنسان . وهذا يُعرضنا لتحدٍ ضخم - ألا وهو ضرورة تعزيز الرقابة على النقد ، وزيادة التدريب المهني وإصلاح سياساتنا المدنية وضرورة تحسين الإجراءات القضائية المتعلقة بتنفيذ العدالة أولاً وقبل كل شيء .

رابعاً ، تعميق العملية الديمقراطية . وقد حققنا تقدماً ملموساً في تحسين المؤسسات الديمقراطية في البلد وفي تعزيز النظام السياسي باعتباره شكلاً من أشكال التعايش الاجتماعي . بيد أن هناك حاجة لمواصلة تحسين المؤسسات الاجتماعية والسياسية لتمكين الشعب من تنظيم عملية صنع القرار الجارية والمشاركة فيها بأسلوب غير رسمي ، مع أخذ سمات مختلف خلافتنا الثقافية المتعددة في الاعتبار .

ولحسن الحظ ، تلقت مبادرة السلم بأكملها المتجسدة في هذه النقاط الأربع رداً وطنياً إيجابياً بالإضافة إلى الاعتراف الدولي . وقد اتخذنا الخطوات الأساسية صوب كفالة أن نتمكن من مواجهة تحدي تغيير مسار تاريخنا وإحلال ثقافة السلم ، والعدالة والحرية محل ثقافة الحرب ويراودنا أمل متفائل في تحقيق ذلك .

وقد اتخذت جهودنا شكلاً ملموساً على هيئة حوار مباشر فيما بين حكومة الجمهورية وقوات التمرد ، وأثمرت بالفعل ثمارها الأولى في الاجتماعات المتعددة التي عقدت بالفعل . وأخيراً وبعد ٣٠ سنة من المواجهة ، بدأ الحوار مما يبعث على الأمل بأن البنادق سوف تنصمت وسوف يجري تبادل الأفكار في نهاية المطاف .

وأود أن أعترف ، اعترافاً بالحق ، بالجهود الباسلة والشابطة المكثمة لعملية السلم التي تبذلها لجنة الوفاق في غواتيمالا والدور النشط والبناء الذي تقوم به الأمم المتحدة في رصد العملية ، الذي نأمل في أن يؤدي بعد توقيع الاتفاق النهائي - إلى الدخول في القريب العاجل في مرحلة هامة تتعلق بالتحقق من الامتثال للاتفاقات .

وإن حكومة الجمهورية ، في سعيها من أجل التفاهم الاجتماعي ، وضعت خطة اجتماعية شاركت فيها قطاعات الأعمال ، والعمال والتعاونيات ، ورغم التغييرات التي

واجهتها ، أسفرت هذه العملية عن نتائج أدت إلى قيام اتفاقات وطنية أساسية وإلى تأمين العدالة الاجتماعية والاقتصادية التي أشرنا إليها .

وفي ميدان حقوق الإنسان ، نخوض الآن كفاحا صريحا ضد الإفلات من العقاب وذلك بإدخال إصلاحات جوهرية على نظامنا القضائي وإجراء اتنا القانونية . وفي نفس الوقت ، اتخذنا إجراء حازما ، في إطار النظم القائمة ، لمعاقبة المخالفين . وقد بدأ هذا في تغيير اتجاهات الماضي . وسمحوا لي بأن أتطلع بتفاؤل إلى إمكانية إقامة نظام من الثقة في البلد .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن ارتياح حكومتي إزاء التفهم الذي لقيناه في هذا الميدان من المجتمع الدولي ، الذي شجعنا في جهودنا بمساعدته لنا وتعاونيه معنا ، وينجم عن هذا تعزيز المؤسسات الوطنية المسؤولة عن كفالة الامتثال بالقانون واحترام حقوق الإنسان . وأود هنا أن أذكر بصفة خاصة المشورة والخدمات التي تلقيناها في هذا المجال من الأمم المتحدة . وتعتبر حكومتي أنه مما يكتسي أهمية حيوية أنه ، منذ تولينا السلطة منذ ثمانية أشهر ، وجهنا اهتماما خاصا إلى كل التوصيات التي وجهها إلينا الخبير المستشار ، السيد كريستيان توموشت ، الذي كان توجيهه مفيدا ومناسبا .

ولا يغيب عني في هذه المناسبة أن أشير إلى جانب يعد جزءاً لا يتجزأ من سياسة حكومتنا ألا وهو ضمان تمتع السكان الأصليين في غواتيمالا بحقوقهم وتوفير الفرص المضمونة الكافية لهم التي يمنحها دستور الجمهورية لجميع الغواتيماليين دون أي تمييز . وترمي هذه السياسات بصورة خاصة إلى الاعتراف بأصالة القيم والممارسات الاجتماعية والهوية الثقافية لشعب المايا وحمايتها ، وإلى تقديم المساندة القائمة على الاحترام والموضوعية لعمليات التغيير داخل تلك الثقافات ذاتها ، بما في ذلك تعزيز وتطوير الأحكام القضائية الموضوعية التي تتناسب مع هذه الطوائف والتي تعترف بأساليب الحياة التقليدية بالطرق التي جرى تنظيمها والتي تحسم بها المنازعات فيما بينهم .

إن من الطموحات الأساسية لحكومة بلادي أن تكفل تحسين المشاركة السياسية من جانب السكان الأصليين على كافة المستويات ، وبالأخص المستويات المحلية والريفية والبلدية والإقليمية . ونحن الآن على وشك الانتهاء من المشاورات مع مجموعات المايا الإثنية المختلفة بغية المصادقة على الاتفاقية ١٦٩ ، الخاصة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة ، والتي أقرتها منظمة العمل الدولية . وتتضمن هذه الاتفاقية العناصر الأساسية للوصاية القانونية التي توفر ، إلى جانب أحكام القانون المحلي ، حماية أكبر للشعوب الأصلية بالنسبة لأوضاع فرص العمل .

وبالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها البلد ، نشهد الآن استنزافاً متسارعاً لمواردنا الطبيعية ، التي يستخدم الجزء الأكبر منها القطاع الأكبر من سكاننا للوفاء ، في جملة أمور ، باحتياجاتهم الأساسية من الطاقة . وقد سببت عملية الاستنزاف والإهمال هذه تدهوراً منتظماً في الحالة البيئية قد تؤدي بنا خلال بضع سنوات إلى أزمة إيكولوجية لن تؤثر على بلدنا فحسب بل على النظام الإيكولوجي في العالم ، ولا سيما بسبب أثره على الغلاف الحيوي لمنطقة المايا .

ومن هذا المنبر أناشد التضامن الدولي أن يقدم المساعدة إلى السياسات المحددة التي مافتئنا ننهض بها ، والمصممة لتوفير ما يلزم من الحماية الاقتصادية لبيئتنا ، حماية تتمشى مع الاستغلال الرشيد لمواردنا الطبيعية .

وثمة مسألة أخرى تشير قلقا بالغاً يتعين إضافتها إلى مشاكلنا التقليدية - وهي المخدرات والاتجار بالمخدرات ، التي تتخذ بسرعة أبعاداً تهدد صميم الدول الديمقراطية ، بل في الحقيقة تؤدي المبالغ الكبيرة من المال التي تولدها هذه التجارة إلى فساد المؤسسات في الاقتصادات الصغيرة والهشة مثل اقتصادنا . وفي هذا المجال ، وعندما يكون من الواضح أن الجهود الوطنية غير كافية ، فإن مجرد رفع مستوى وعي المواطنين لن يكون كافياً ، بل سيكون التعاون الدولي ضرورياً أيضاً ، خاصة وأن الاتجار بالمخدرات يستغل الاختلالات الدولية الكبيرة وفقر المناطق التي تسود فيها المخدرات .

وتبذل دولتنا جهوداً خارقة لمكافحة الاتجار بالمخدرات . فقد أجرت إصلاحات تشريعية لتوفير المكوك الأفضل لمكافحة هذه الآفة ، وتم التوقيع على اتفاقات هامة على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنها تطبق بمصرامة المعاهدات الدولية التي وقّعنا عليها لمحاربة الاتجار بالمخدرات . وتبين هذه المساعي قلق شعبنا الحقيقي إزاء آفة استخدام المخدرات ، ولا سيما في البلدان النامية ، وبصورة خاصة بين صفوف الشباب . وهذا يُعد مثلاً للتضامن العالمي الذي ينبغي قيامه فيما بين جميع شعوب العالم .

وفي هذا السياق ، تعرب حكومتنا بدورها عن قلقها إزاء ظروف الأطفال اليتامى والمعوذين والمشردين وتدعو إلى إساءة التعاون الدولي لضمان احترام الحقوق المكرسة في اتفاقية حقوق الطفل احتراماً فعلياً في كل البلدان . وقد شرعت غواتيمالا بالسير في طريقها الخاص في هذا الصدد وتقوم بتجميع جهودها مع جهود المنظمات الوطنية والدولية ، الحكومية والخاصة ، بغية توفير الرعاية للأطفال والمستقبل الذي يستحقونه .

وفي مجال آخر ، وضعت حكومة بلادي سياسة واضحة للتقارب والتكامل مع البلدان الأخرى . وفي هذا الصدد أود أن أعرب عن ارتياحنا لاشراك هندوراس في إطار معاهدة التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى ، وللامكانية الحقيقية لتوسيع نطاق أمريكا الوسطى الخماسية إلى أمريكا الوسطى السباعية ، وذلك بانضمام بنما وبليز . وقد اتخذت خطوات ملموسة صوب تحقيق هدفنا النهائي . وقد وقّعنا بالفعل على اتفاقات عريضة بشأن التجارة الحرة مع السلفادور وهندوراس وفنزويلا وكولومبيا ، ونأمل أن نتمكن في المستقبل القريب من توسيع نطاق مثل هذه العلاقات مع البلدان الأخرى في المنطقة .

وأود أن أنهى بياني بالموضوع التالي ، الذي يمثل بالنسبة لحكومة بلادي إيماننا بالمجتمع الدولي وبحقوق الإنسان الأساسية ويمثل أيضا شاهدا جليا على تمسكنا الثابت بالسلم : إن غواتيمالا ، انسجاما مع سياستها القائمة على احترام حقوق الإنسان في جميع المجالات ، وامتثالاً دقيقاً منها للقانون الدولي ، اتخذت الخطوة الأساسية للاعتراف صراحة ، بحق شعب بليز في تقرير المصير ، ومهدت بذلك الطريق لإنهاء صراع وصل إلى مرحلته الأخيرة ويرجع إلى عام ١٨٥٩ . وهذه الخطوة موثقة في معاهدة الحدود التي وقّعتها دولة غواتيمالا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . ويحدونا الأمل في أن يلقي قرار غواتيمالا بشأن هذه المسألة بكل أبعاده تقدير المجتمع الدولي بسبب أهميته لبلدنا ولسلم المنطقة على السواء ، وأن يؤيدنا المجتمع الدولي في سعيها إلى ضمان حسم هذا الصراع المستمر في إطار القانون الدولي . وإن الاعتراف بدولة بليز وإقامة علاقات دبلوماسية معها سيكسبنا من تسوية هذا النزاع بطريقة متحضرة . ومع ذلك ، أود أن أوضح أن هذا النزاع الإقليمي ، الذي لا يزال قائماً ، ينبغي ألا يمثل بأي حال من الأحوال عقبة في وجه الانسجام والتقارب بين شعبينا أو التعاون والدعم المتبادل اللذين ينبغي أن يسودا بين دولتيها .

وأخيراً ، أود أن أسجل أمام العالم أن غواتيمالا ستؤيد بقوة وبحزم ، مهما كلفنا ذلك ، أية مبادرة تنهض بعملية السلم في أي منطقة من العالم تقتضيها الضرورة . وكما ورد في الانجيل :

"طوبى لصانعي السلام لانهم أبناء الله يُدعون". (الإنجيل المقدس ،

متى ٩:٥)

فطوبى ، إذن ، لهذه المنظمة التي سعت ، وتسعى ، ومستسعى إلى تحقيق السلام .

الرئيس : باسم الجمعية العامة ، أتوجه بالشكر للرئيس الدستوري

لجمهورية غواتيمالا على الخطاب الذي تغفل بالقائه منذ قليل .

امطُحِب السيد خورخي سيرانو إلياس ، الرئيس الدستوري لجمهورية غواتيمالا ،

إلى خارج قاعة الجمعية العامة * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد تراكسلر (إيطاليا) .

السند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد كولنز (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتقدم بأحر التهاني إلى السفير سمير الشهابي وإلى بلده ، المملكة العربية السعودية ، على انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة . ويسرنا أن يقود بخبرته ومهارته مداولاتنا في هذه الدورة في الوقت الذي تمر به الأمم المتحدة بمرحلة حاسمة على نحو خاص من تاريخها .

كما أود أن أشيد بأميننا العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار الذي ما انك يوجه الأمم المتحدة عبر العقد المضطرب المنصرم بحنكته وقيادته الحكيمة . نرحب في هذه الدورة بسبع دول أعضاء جدد في الأمم المتحدة : جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهوريات استونيا ولاتفيا وليتوانيا ، وجزر مارشال ولايات ميكرونيزيا الاتحادية .

لقد استعادت استونيا ولاتفيا وليتوانيا سيادتها واستقلالها بعد ما يزيد على ٥٠ عاما . ونحن في أيرلندا نتعاطف معها ونعجب بها لما أبدته من شجاعة في سعيها بالوسائل السلمية صوب تحقيق تطلعاتها . ويسعدنا أن تكون هذه الجهود قد آتت ثمارها .

قبل عام ، عندما كانت أزمة الخليج تتصاعد ، تساءل العديد منا عندما تكلمنا من هذا المنبر عما إذا كانت لدى الأمم المتحدة القدرة والإرادة للتصدي لهذا التحدي . وكنا نخشى من أن تؤدي الأمور التي كانت تعيق المنظمة في الماضي وتمنعها من صنع السلم والحفاظ عليه إلى نفس النتيجة مرة أخرى ، ومن أن العزم الجديد على جعل الأمم المتحدة فعالة ، وروح التعاون التي اتضحت في السنوات الأخيرة ، لن يمسدا أمام ضغط الصراع . ولكن هذا لم يحصل . لقد سادت إرادة المجتمع الدولي على سدوان دولة وأطماعها التوسعية . وكان الثمن غاليا من الدماء التي أريقَت والأرواح التي فقدت . وبات درس واحد هو الواضح . إن المجتمع الدولي المتحد الذي يتصرف على الأسس

المكرسة في الميثاق بمقدوره التغلب على أعمال العدوان . ولكن يوجد استنتاج آخر وتحد أهم : ألا وهو القضاء على أسباب الصراع وبناء الثقة والحيلولة دون العدوان ، وتجنب التناقض المبرير المتمثل في أن الأرواح تزهر في السعي إلى إرساء السلم .

وبعد ذلك بأثني عشر شهرا يمكننا القول إن منظمتنا في موقف أقوى يؤهلها للاضطلاع بهذه المهمة . وبوسعنا أن نأمل في نظام أمن جماعي يحمي الضعيف من القوي يقوم على القانون والعدالة والوثام بين الأمم ، وعلينا أن نعمل على إقامة هذا النظام . ويرجع الفضل في امكانية تحقيق ذلك في المقام الأول إلى انتهاء الحرب الباردة . وبالنسبة لنا جميعا ، نحن الذين رحبنا بإنهاء السنين المهدورة والخطيرة من المواجهة بين الشرق والغرب والقدرة التي يوفرها ذلك للتعاون الدولي ، مثلت المحاولة الانقلابية في الاتحاد السوفياتي تهديدا خطيرا . فهي لم تهدد مستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان في ذلك البلد فحسب ، بل وآمالنا في حقبة جديدة من التضامن الدولي . ومن حسن الحظ أن تلك المحاولة منيت بالفشل . إننا نحیی تصميم أهالي موسكو وسانت بيترسبرغ وغيرهما من المدن في أرجاء الاتحاد السوفياتي على الذود عن حرياتهم الجديدة وآمالهم في المستقبل ، وبأرواحهم إن لزم الامر . كما اعتقد أن المجتمع الدولي قد أسهم في دحر هذه المحاولة بالمطالبة باستعادة الشرعية وبتوفير التأييد المعنوي والتشجيع لمعارضي الانقلاب . وأتمنى لشعوب الاتحاد السوفياتي كل الخير في جهودها الرامية إلى إقامة هياكل سياسية واقتصادية جديدة على أسس ميثاق باريس ، بما في ذلك الديمقراطية القائمة على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية . لقد طلبت هذه الشعوب دعمنا ومساعدتنا ، ولا بد لنا أن نستجيب لها .

إننا في بدايات عهد جديد في الحياة الدولية . والبناء المشترك لمستقبل أفضل يتضح الآن أمامنا أكثر من أي وقت في تاريخ الأمم المتحدة . فنحن نعرف ما نريد تحقيقه . وأهدافنا مكرسة في الميثاق واتفق عليها منذ ما يقرب على نصف قرن ، وهي إنهاء الحرب وحماية كرامة وقيمة الفرد وضمان الحرية وسيادة القانون والنهوض بالتنمية الاقتصادية . إنها مفاهيم بسيطة وواضحة . ولكن كيف يمكن لنا أن ننفذها ؟

أولا ، يجب علينا أن نسخر المشاعر والدينامية الجديدة في الحياة الدولية للتأثير على التحديات العالمية الكبيرة التي تواجه الإنسانية ؛ نزع السلاح وحقوق الإنسان والبيئة والتنمية . وهذه أيضا ضرورية للسلم والأمن الدوليين . فهي مجالات نهتم بها جميعا اهتماما حيويا ولا يمكن أن نتصرف فيها منفردين .

ثانيا ، لابد أن نكفل الاستفادة التامة من قدرة الأمم المتحدة على صنع السلم وميانة السلم في حسم الصراعات الإقليمية . وقد رأينا ما الذي أمكن فعله في أنغولا وكمبوديا وناميبيا والمحراء الغربية . إن نجاحاتنا وخبرتنا هناك ينبغي أن تشجعنا على الاستمرار في القيام بذلك في أماكن أخرى .

ثالثا ، يجب علينا أن نزيد من استجابة هذه المنظمة وفعاليتها في عملها . وما يصفه الأمين العام ، في تقريره البليغ ، بأنه بعث للأمم المتحدة ، لا بد من ترسيخه . ويتعين علينا أن نبدأ الآن في عملية من التحليل والتشاور ترمي إلى التأكد من أن تعمل منظومة الأمم بأسرها بفعالية قصوى .

ودون احترام حقوق الإنسان ، لن يكون للإنجازات الأخرى قيمة تذكر . يجب أن تكون نقطة الانطلاق في جميع الأنشطة السياسية الاعتراف بكرامة وقيمة كل فرد من البشر . هذا هو الأساس الذي تقوم عليه الحرية والديمقراطية الحقيقيتان . وقد شهدنا في أوروبا الشرقية وفي أماكن أخرى كيف أن روح الإنسان لا يمكن قهرها وكيف أن الضغط من أجل التغيير لا يمكن مقاومته ، عندما يهب شعب بأكمله يدا واحدة مطالباً بنهاية تضحيات لا لزوم لها في الأرواح البشرية من أجل نظام دولة أو أيديولوجية سياسية .

إن الرغبة المتزايدة في استخدام الضغط المشروع على الصعيد الدولي لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها تقوم أساساً على الاهتمام بمصير الضحايا . إلا أنها مسألة تنطوي أيضاً على المصلحة المشتركة لجميع الأمم . وقد بدأنا نتفهم أنه حيثما وجد الطغيان تعذر تسيير العلاقات الدولية بروح الانفتاح والثقة المتبادلة .

إن حقوق الإنسان لا تتجزأ . وضحية الجوع والمرض والامية محروم من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية . وقد أصبحنا في السنوات الأخيرة أكثر وعياً ، على ما أعتقد ، بالصلة بين احترام حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية التي تنتعش على الوجه الأفضل في سياق الإبداع الفردي والحكومة المسؤولة والعدالة الاجتماعية . أما القمع فلا يعد وصفاً للتقدم الاقتصادي والاجتماعي .

وتحقيق العديد من شعوب أوروبا الوسطى والشرقية لتطلعاتها إلى الحرية والديمقراطية يشير السؤال عن كيفية التعامل مع تطلعات الأقليات . هذه مسألة معقدة لا توجد لها اجابات بسيطة . لكن من الواضح أنه من واجب الحكومات أن تكفل لأعضاء الأقليات المتمتع الكامل بحقوق الإنسان الأساسية المشتركة للجميع ، وأن تكون على أهبة الاستعداد في الحالات التي تستدعي حماية خاصة . وفوق هذا وذاك ثمة حاجة ماسة إلى قيام المجتمع الدولي بوضع مبادئ تشكل إطاراً يمكن من خلاله حسم الطموحات المتصارعة بالوسائل السلمية وعن طريق المفاوضات .

ترحب أيرلندا بالفرصة المتاحة لاستعراض التطورات في مجال حقوق الإنسان ، في المؤتمر العالمي في عام ١٩٩٣ . والدعامة الأساسية لمزيد من التقدم هي أن تقبل جميع الدول وأن تنفذ صكوك حقوق الإنسان الرئيسية .

ما من مسألة تصور تكافلنا بالجلء الذي تموره البيئة . إننا نتحمل مسؤولية مشتركة عن النظام الايكولوجي الذي تعتمد عليه الحياة في كوكبنا . وجدول الاعمال هنا جدول مروع حقا . فعلى أن ننهض بالتنمية القابلة للاستمرار على أساس الشراكة المتساوية مع البلدان النامية . وعلى أن نعالج مسألة تغير المناخ . وعلى أن نحمي مواردنا الطبيعية مثل الغابات والمياه . هذه المسائل تقنية بحتة ولكن حلها يتطلب قيادة سياسية على أعلى مستوى .

وايرلندا مع شركائها في المجموعة الأوروبية ، عازمة على تقديم أقصى إسهام في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في البرازيل في العام القادم - أو مؤتمر قمة الأرض . ونحن سعداء لأنه - كجزء من العمليات التحضيرية - ستكون دبلن مقرا للمؤتمر الدولي المعني بالمياه والبيئة ، المزمع عقده في كانون الثاني/يناير القادم .

أعرف أن بعض البلدان النامية تشعر بالقلق لأن الأحداث الأخيرة على الساحة الدولية ، وبالذات الحرب في الخليج والثورات في أوروبا الشرقية ، يمكن أن تصرف انتباهنا عن تحدي التنمية . ولكن التنمية أمر أساسي للسلم والأمن ، وهي تحتاج إلى جهودنا المتفانية . ويجب أن نعطي أولوية لتخفيف حدة الفقر والقضاء على المجاعة ، وللعلاقات الاقتصادية المنصفة ، وللملة بين البيئة والتنمية ، ولمشاكل المديونية .

في العام المقبل ، في مؤتمر الأمم المتحدة الثامن للتجارة والتنمية ، متتاح للمجتمع الدولي فرصة ثمينة لتكوين صورة شاملة عن الوضع الاقتصادي العالمي . وتعتقد أيرلندا أن النهج يجب أن يكون شاملا وقائما على توافق الآراء ، وأن هذا المؤتمر يوفر محفلا لبلوغ هذه الغايات .

وإلى أن يتسنى ذلك ، نتطلع إلى إبرام اتفاق مبكر ومتوازن في إطار جولة أوروغواي .

في هذه الدورة للجمعية العامة ستقدم الدول الاثنتا عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية اقتراحات تستهدف تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة عن طريق تقديم

المساعدات الطارئة ، للحالات التي نشهدها ، على سبيل المثال ، في أعقاب الفيضانات أو الجفاف . ونحن نعتبر ذلك جزءا من الجهود الأشمل التي تستهدف تطوير الأمم المتحدة وتعزيز سلطاتها .

ولقد أبرزت أحداث العام الماضي مرة أخرى الحاجة الماسة إلى إحراز تقدم في نزع السلاح وتحديد الأسلحة . ومن حسن حظنا أن الضرورة تولد الغرض . ومع نهاية الانقسامات في أوروبا وفي أعقاب حرب الخليج ، أصبحت الآفاق واعدة .

إن توقيع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، والتصريحات الأخيرة لفرنسا والصين عن عزمهما الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ، وكذلك انضمام تنزانيا وجنوب إفريقيا وزمبابوي إلى تلك المعاهدة ، كل ذلك يعزز إلى حد بعيد النظام الدولي لعدم الانتشار النووي .

كما نرحب بالتعهدات الأخيرة التي قدمتها عدة بلدان بخصوص إزالة مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية ، إذ أن ذلك سيُشجع على حدوث تطورات في مجال تحديد الأسلحة التقليدية ، وسيعزز الاعتقاد بوجود إرادة سياسية جديدة على تحقيق تقدم في نزع السلاح . وتعتقد حكومتي أن الاقتراح الخاص بإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، والذي طالما أيدته فرنسا ، جدير بأن يحظى بدراسة جديدة وأكثر استعجالا . كما نأمل أن يحظى الاقتراح المتعلق بإنشاء سجل للأسلحة تابع للأمم المتحدة ، والذي تعرضه الدول الإثنتا عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية في دورة هذا العام ، بتأييد واسع النطاق من الدول الأعضاء في جميع المناطق .

حقوق الإنسان والبيئة والتنمية ، ونزع السلاح ، هي بعض المجالات التي ، بتخطيطنا على نطاق واسع ، نأمل أن نعزز من خلالها نظاما دوليا أكثر تحملا للمسؤولية وأكثر تعقلا واستجابة لاعتبارات العدالة . هناك أيضا حالات محددة يجب أن نحاول فيها إعمال روح الأمم المتحدة وخبراتها .

الصراع العربي - الإسرائيلي ينطوي على ناموسين تاريخيين عظيمين ، وشعبين نبيلين عمقت بهما رياح التاريخ . ومن العسير أن نتصور أن هناك تطورا واحدا يرحب

به المجتمع الدولي أكثر من ترحيبه بالحل العادل والشامل لهذا الصراع وللقضية الفلسطينية . على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام . وقد وفرت نهاية حرب الخليج دفعة قوية للسعي إلى تسوية . إن أيرلندا تؤيد الجهود المتفانية التي يبذلها وزير خارجية الولايات المتحدة جيمس بيكر . وبوصفنا عضوا في المجموعة الأوروبية سنسهم بنشاط في انجاح مؤتمر السلام .

نريد أن نرى احتراما كاملا لحقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطيني ، وتحسينا في ظروفه الاقتصادية والاجتماعية . أما بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة فهو غير قانوني ولا بد من وضع حد له .

ولاول مرة في ١٥ سنة يلوح أمل يبشر بالتقدم في لبنان . وقد أسعدنا الإفراج مؤخرا عن بعض الرهائن ، ونجدد مناشدتنا بالإفراج فورا عن بقية الأسرى .

وفي العراق نتوقع من السلطات أن تحترم بالكامل قرارات مجلس الأمن وأن تمتثل لها . وعلى هذه السلطات ألا تعوق جهود أفرقة الأمم المتحدة لتنفيذ الولايات التي كلفها بها المجتمع الدولي .

أما في جنوب افريقيا ، فإن نظام الفصل العنصري يمثل إهانة للعقل ولكرامة الإنسان . وقد مهدت إزالة الأعمدة التشريعية لذلك النظام لإجراء مفاوضات مضمونية حول نظام دستوري جديد .

ويجب أن يتبع هذه التدابير الهامة القضاء العملي على كل أشكال التمييز العنصري وتحسين حالة المحرومين . ويتعين على الأطراف الآن أن تحدد الإطار الذي يتيح للمفاوضات أفضل احتمالات النجاح . ومن بين العناصر الأخرى أنه سيكون من المهم بالنسبة لجميع الأطراف أن تنفذ تنفيذا تاما الاتفاق الوطني للسلم الموقع في ١٤ أيلول/سبتمبر . واتطلع إلى اليوم الذي تقوم فيه جنوب أفريقيا الجديدة الديمقراطية المتحدة للأمرقية بدور كامل في ساحة الشؤون الأفريقية والعالمية .

وخطة الأمم المتحدة للسلم في كمبوديا تقدم أفضل ضمان لتسوية عادلة دائمة وشاملة لهذا الصراع . ويجب أن يكون الهدف النهائي ضمان مستقبل للشعب الكمبودي يتمتع فيه بالسلم والأمن الحقيقيين ، متحررا من أي تهديد بالعودة إلى السياسات والممارسات السابقة ، وفوق كل ذلك الإبادة الجماعية التي أشارت ضمير البشرية .

ونحن نرحب بقبول جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في عضوية الأمم المتحدة وكذلك إعادة فتح الحوار السياسي المباشر بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية . وأحث كوريا الشمالية على تنفيذ جميع التزامات معاهدة عدم الانتشار دون ابطاء ، وبخاصة اتفاق الضمانات المعقود مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وقد شهد العام الماضي تطورات هامة في أمريكا الوسطى ، ويرجع ذلك إلى حد كبير للدور الحيوي الذي قام به الأمين العام . وهناك الآن آفاق ممتازة لإنهاء الصراع المسلح في السلفادور وغواتيمالا . وقد بات وشيكا ذلك اليوم الذي يمكن فيه لكل بلدان أمريكا الوسطى أن تركز طاقاتها السياسية على تعزيز الديمقراطية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، في إطار من التعاون الإقليمي المتزايد والاحترام التام لحقوق الإنسان .

لقد قامت المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء على مدى أشهر بالبحث عن حل سلمي دائم للزمة في يوغوسلافيا من شأنه أن يحمي حقوق جميع الأطراف في يوغوسلافيا مع الأخذ في الاعتبار شواغلها المشروعة وتطلعاتها . ولهذا تفاوضت المجموعة على وقف إطلاق

النار في سلوفينيا وكرواتيا وأرسلت بعثة متابعة للإشراف على تنفيذه . وقد عقدت المجموعة الأوروبية مؤخرًا مؤتمرًا للسلام برئاسة اللورد بيتر كارينغتون ومشاركة الأطراف اليوغوسلافية . وتؤيد أيرلندا هذه التحركات تأييدًا تامًا وهي تشارك في بعثة المتابعة .

واشترأكنأ في جهود المجموعة الأوروبية يؤكد التزامنا منذ مدة طويلة بالحل السلمي للصراعات واستعدادنا للمساعدة بأساليب مفتوحة للتوصل إلى تسوية سلمية للآزمات في الساحة الدولية .

وأيرلندا ، مع شريكاتها في المجموعة الأوروبية وغيرها من الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، على استعداد للنظر في اتخاذ خطوات إضافية بالتنسيق مع أطراف الصراع اليوغوسلافي لإقامة خلفية مستقرة لمؤتمر السلام . ونرحب على وجه الخصوص بالتدابير التي اتخذها مجلس الأمن يوم الأربعاء ، والتي تعطي دعم هذه المنظمة العالمية وسلطتها للجهود التي تبذلها لحل هذا الصراع المعقد الخطير .

وقد قال الأمين العام في تقريره أنه لم يسبق في تاريخ المنظمة على الإطلاق أن تحققت بمثل هذا القدر الكبير رؤية نافذة جديدة لشئ مهم من السلم أو تحقيقه أو بنائه في المناطق التي يمزقها الصراع أو يتهدهدها . ولم يسبق أن وضعت مثل هذه السوابق بالشكل الذي وضعت به ، بطرق مختلفة ، في ناميبيا وهايتي وأمريكا الوسطى ، فضلًا عن العمليات الجديدة في الصحراء الغربية وأنغولا التي لم تكن ممكنة للأمم المتحدة في العهد السابق . لقد بدأت الأمم المتحدة ٢٢ عملية لحفظ السلم منذ نشأتها ، بدأ ما يقرب من نصفها خلال الأعوام الثلاثة الماضية .

ومنذ مشاركة أيرلندا للمرة الأولى في عام ١٩٥٨ ، أسهمت بأكثر من ٣٣ ٠٠٠ في خدمة الأمم المتحدة . ويعمل جنودنا الآن في تسع عمليات وتستعد شرطتنا المدنية للخدمة في اثنين منها . ونرى أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لا تزال تسهم أسهامًا حيويًا في تحقيق الاستقرار في جنوب لبنان .

لقد قلت في العام الماضي أن التمويل الملائم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم أساسي . وهذا أمر مقبول ومفهوم على نطاق واسع . ولنعمل على إيجاد حل ولنضمن أن هذه المشكلة لن تصبح مشكلة خلافية فيما بيننا بعد الآن .

ونحن ، في نهجنا حيال مشكلة أيرلندا الشمالية ، نبحث عن مصالحة طوعية وسلمية لتراشيين متصارعين . ويترتب على ذلك أننا نعارض ، كمبدأ أساسي أي لجوء للعنف . وسنستمر في استخدام كل الموارد المتاحة لنا في مواجهة جهود الذين يلجأون للعنف . وهذه الأساليب غير ديمقراطية على الإطلاق وبغيضة أخلاقيا . ولا يمكن أن تنجح لأنها تقوم على أساس افتراض خاطئ وهو أنه يمكن التوصل إلى حل بالقوة . ولكن هدف حكومة أيرلندا هو أن نبني على أساس نقاط الالتقاء في التراشيين في أيرلندا وعلى أساس المصلحة المشتركة للشعبين الأيرلندي والبريطاني في تحقيق السلم والمصالحة . ويلقى ذلك دعما من الأغلبية العظمى للشعب الأيرلندي .

والأرضية المشتركة بين الحكومتين الأيرلندية والبريطانية هي أن الحل يجب أن يقوم على أساس العلاقات الشاملة داخل أيرلندا ، وبين الشمال والجنوب في جزيرة أيرلندا ، وبين جزيرتي أيرلندا وبريطانيا العظمى . والاتفاقية الانكليزية الأيرلندية التي وقعت عام ١٩٨٥ كان صورة لهذا النهج . ومنذ أن دخلت حيز التنفيذ أتاح آليات قيمة للتعاون بين الحكومتين في طائفة واسعة من المشاكل المتعلقة بأيرلندا الشمالية . وتشمل تلك المشاكل استئصال التمييز بأي شكل من أشكاله ، وبخاصة في التوظيف ، والمساواة في سلوك قوات الأمن وفي إدارة العدالة ، واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون ، والمساواة في المعاملة والتقدير بين التراشيين .

ونعلق أهمية أيضا على دور الاتفاقية الانكليزية الأيرلندية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي . فقد عززت التعاون عبر الحدود في هذين المجالين في السنوات الأخيرة . وبصفة عامة ، حدث تقدم ، حتى وإن كان هناك الكثير مما لم يتحقق بعد . وسنواصل الاستخدام الكامل لهيكل الاتفاقية تحقيقا لهذا الهدف في الفترة القادمة .

وللاتفاقية الانكليزية الايرلندية قيمة خاصة بالنسبة لتحديد العناصر المشتركة في نهج كل من الحكومتين حيال أيرلندا الشمالية ، وتشكيل التعاون بينهما . ويجب المحافظة على هذه الانجازات . غير أن أنصار حركة التوحيد في أيرلندا الشمالية يواصلون رفض الاتفاقية ويعتبرونها تهديدا لمصالحهم . وما يشغلنا الآن هو تشجيع حوار سياسي يضم المجتمع .

والحكومتين ، وجميع الأحزاب السياسية في أيرلندا الشمالية التي تلتزم بالتقدم عن طريق الوسائل السياسية وحدها . وقد أوضحنا أننا على استعداد للعمل في سبيل وضع اتفاق جديد من شأنه أن يعبر بالكامل عن كل العلاقات التي تكلمت عنها والتي تتجاوز ، لهذا السبب ، الاتفاقية الحالية .

وخلال العام الماضي ، اتخذت خطوات تجريبية للبدء في هذا الحوار . وفي آذار/مارس الماضي وافقت الحكومتان والقادة المنتخبون للأحزاب الديمقراطية في أيرلندا الشمالية على مجموعة من الهياكل التفاوضية التي تتمثل بهذه العلاقات الثلاث الحساسة . ولكن الفرصة ضاعت منا في ذلك الوقت . لقد حدث بعض التقدم . ولكن بالرغم من كل الجهود المبذولة لتقديم الضمانات ، عاد انعدام الثقة الذي قوض العلاقات في جزيرتنا لمدة طويلة .

وشمة الآن قلق عام نشاطه مشاطرة تامة ، وهو أن التقدم الذي أحرز في الأشهر الأخيرة ، ينبغي المحافظة عليه مهما يكن هشا . والحكومة الأيرلندية من جهتها مهيأة على السعي للتحرك قدما بالقدر الخلاق الممكن في الفترة المقبلة ، ونحن على استعداد ، إذا اقتضى الأمر ، لتوخي سبل جديدة . إن انفتاحنا ليس مشروطا إلا بمطلب واحد هو أن الهدف المشترك يجب ألا يقوض ما أحرز حتى الآن ، بل أن نحقق تسوية دائمة . ونحن لا نستخف بالتعقيدات ولكننا نعتقد أن السعي إلى حل يجب أن يستمر . فبالإمكان وجود قدر من التشاؤم الكاذب لا يقل عن قدر من التفاؤل الكاذب .

وأعتقد أن هناك عوامل تعمل في سبيل التقدم فالمد القومي للدعم العام لعملية الحوار في كلا المجتمعين المحليين بادرة أمل ، وأن العلاقة بين الحكومتين الأيرلندية والبريطانية ، وهي عامل حاسم دائما ، تتجه نحو تعاون والتزام متزايدتين بغية التصدي لهذا الإرث الصعب المتبقي من ماضيها المشترك .

إن المجموعة الأوروبية تشكل إطارا إيجابيا أوسع ، فهي نمط يبين كيف يمكن التغلب على العداوات القديمة ، وهي ترتيب عملي يقلل تدريجيا من تأثير الحدود السياسية داخل نطاقها . وفي مكان آخر من أوروبا ، تجري محاولات بعيدة المدى للتصدي لموارث تاريخية أخرى ذات تعقيدات كبيرة . ويجب على الرغبة السائدة في التغيير أن تشجع الذين يرغبون في أيرلندا في التهرب من ممارسات الماضي المترسخة ، والذين يسمعون ، كما نفعل نحن ، إلى إجراء تحول في العلاقات يفضي إلى سلم دائم .

ولقد تكلم وزير خارجية هولندا باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية على التحديات الرئيسية التي تواجه عالمنا اليوم ، وإنني أوافق تماما الموافقة على بيانه . ويحدوه كما يحدوني أمل كبير في أن تتمكن الجمعية العامة هذه من أن تخطو إلى الامام بانسجام ، طارحة جانبا ما كان يحدث في الماضي من انقسام وتبادل للاتهامات . وكما قال الرئيس روزفلت ببلاغة في آذار/مارس ١٩٤٥ إن الامم المتحدة :

"يجب أن تأتي على نظام العمل من جانب واحد ، وسلطة التحالفات الحصرية ، ومجالات النفوذ ، وتوازنات القوى ، وجميع الذرائع الأخرى التي جُرِّبت على مدى قرون وكانت تفشل دائما" .

السيد حسين (العراق) : السيد الرئيس ، أتقدم اليكم بخالص التهنية على انتخابكم رئيسا للدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأنا على يقين بأن خبرتكم وتجربتكم ستقودنا إلى نتائج مثمرة لمناقشتها . وأنتهز هذه الفرصة لاتقدم بالتهنية إلى الدول الاعضاء الجدد في الأمم المتحدة متمنيا لهم التقدم والنجاح في خدمة مبادئ الميثاق وأهدافه . وفي الوقت نفسه أتطلع إلى اليوم الذي تقبل فيه دولة فلسطين عضوا كاملا في الأمم المتحدة .

إن العراق إذ يؤكد على أهمية الالتزام بمبادئ الميثاق يؤكد في الوقت نفسه على ضرورة تطبيق أحكامه تطبيقا عادلا ودون تمييز وبشكل لا يسمح لدولة واحدة أو قلة من الدول بالسيطرة على مقدرات دولة ما انطلاقا من موقع القوة واستخدام مختلف أنواع الضغوط في التأثير على قرارات المنظمة . إن أحكام الميثاق والقانون الدولي نفسه إذا لم تطبق بصورة عادلة على أساس المساواة فإنها تصبح آنذاك أداة للقمع والتفرقة . ولذا نرى أننا مدعوون اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تعزيز دور الجمعية العامة في وقت يشهد فيه العالم تطورات سريعة جعلت دور الأمم المتحدة هامشيا في المشاركة في إيجاد حلول للقضايا الناشئة عن هذه التطورات إلا إذا ارتأت الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن أن من مصلحتها إعطاء دور للمنظمة أو استعمالها غطاء لاضفاء ما يسمى بالشرعية الدولية . ونشير في هذا الصدد إلى ما صدر عن مؤتمر وزراء خارجية عدم الانحياز في دورته العاشرة المنعقدة في أكرا عاصمة غانا في الاسبوع الاول من أيلول/سبتمبر الجاري والذي نص على "إن بزوغ اتجاهات جديدة على الساحة السياسية المتزايدة التعقيد ، تسير نحو عالم أحادي القطب يتسم بعناصر جديدة قد يفضي إلى أوضاع تحول دون إيلاء الاهتمام الواجب لاحتياجات ومصالح البلدان غير المنحازة وسائر البلدان النامية" .

لقد استمعنا يوم ٢٢ الجاري إلى خطاب الرئيس الأمريكي بوش أمام الجمعية العامة ولا بد أن نعبر عن أسفنا لأن يقوم رئيس دولة بل ورئيس أكبر دولة بالقاء نعوت غير لائقة برئيس دولتيهما لا ينسجم مع الاعراف الدبلوماسية والاعتبارات الأدبية . وفي

هذا المجال اذا أردنا أن نطلق أوصافا على الرئيس الأمريكي مثلما سمح لنفسه فإننا نقول ما هو وصف من قتل الاطفال والنساء والشيوخ بطائراته وصواريخه وما هو وصف من قصف ملجأ العامرية وقتل المدنيين من النساء والاطفال وما هو وصف من إصدار الاوامر بدفن الاحياء من الجنود العراقيين وما هو وصف من يستهدف معملا لحليب الاطفال ، وبالتالي ما هو وصف من يصر على حرمان ثمانية عشر مليوناً من الغذاء والدواء وكل متطلبات الحياة . نترك الاجابة للمجتمع الدولي ومنظمة الامم المتحدة . إن الرئيس الأمريكي إذ يكرر ادعائه بأنه لا يريد للشعب العراقي أن يعاني من المجاعة ونقص الاغذية وافتقاره إلى أبسط متطلبات الحياة المدنية إلا أن الادارة الأمريكية في الواقع هي المسؤولة قبل غيرها عن معاناة الشعب العراقي . فقد ذهب الرئيس بوش إلى أبعد من قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة إذ أنه يحاول أن يملئ على المجلس بأن العقوبات يجب أن لا ترفع عن العراق ما لم يتم تغيير نظام الحكم فيه متجاهلاً بذلك نصوص قرارات مجلس الأمن ومتحدياً مبادئ الميثاق الذي ادعى التمسك به وتطبيقه في هذه المرحلة الجديدة من العلاقات الدولية .

إن إدامة الحصار اللإنساني ضد العراق وشعبه رغم قبوله لجميع قرارات مجلس الأمن استغلال واضح لمعاناة الشعب العراقي لأغراض سياسية بحتة .

إننا إذ نعيد إلى الالذهان المعايير المزدوجة الواضحة في سياسة الادارة الامريكية إزاء العراق لابد أن نبرز هذه الازدواجية في مجال آخر ورد في خطاب الرئيس الامريكي بوش حيث أنه تجاهل تماما القضية الفلسطينية واحتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية والعربية وحرمان الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوقه الانسانية والوطنية وحق تقرير المصير . وفي مقابل هذا التجاهل يأتي إدعاؤه بأن الصهيونية ليست حركة سياسية مما يدل على أن الرئيس الامريكي لا يعلم ما هية الحركة الصهيونية أو أنه يعتمد بأن يقلب الحقيقة والتاريخ لترضية اسرائيل واللوبي الصهيوني .

لقد تعرض العراق ، باسم تطبيق الشرعية الدولية ، إلى تدمير شامل ومتعمد لمرافق الحياة كافة . وأثبتت حقائق الاحداث التي سبقت ذلك وجود نوايا مسبقة لدى القوى التي قامت بهذا التدمير لإضعاف العراق والنيل من سيادته وإذلال شعبه بعد أن خرج قويا من حرب دامت ثمان سنوات وازداد ثقله على المستويين الاقليمي والدولي . ولقد اختار حكام الكويت التواطؤ مع الغرب ، وبشكل خاص مع الولايات المتحدة الامريكية ، لتحطيم الاقتصاد العراقي كخطوة أولى من خطة تدمير العراق . ولم تجدد معهم المحاولات التي بذلها العراق وغيره من الدول العربية ولا التحذيرات الصريحة التي وجهها العراق لردهم عن الاساءة الكبرى التي ألحقوها بشعب العراق بل أوغلوا في غيهم وتواطئهم بهدف تركيع شعب العراق ولب ارادته وتجويع أطفاله ونسائه وشيوخه من خلال سياستهم النفطية المشبوهة . أما الهدف المعلن للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها لتبرير عدوانها على العراق والتمهيد له فقد كان بادئ الامر ما يسمى بالدفاع عن المملكة العربية السعودية ، ثم تحول الهدف المعلن إلى إخراج القوات العراقية من الكويت . إلا أن العمليات العسكرية لتحقيق التحرير المزعوم لم تبدأ في الكويت بل استهلت بشن هجوم جوي شامل في السابع عشر من كانون الثاني/يناير ١٩٩١ استهدف البنى التحتية الاقتصادية والمراكز السكانية المدنية في جميع أنحاء العراق . فدمرت محطات توليد ونقل الطاقة الكهربائية ومصافي النفط والجسور ونواظم الري ومراكز تصفية المياه والمصانع والمستشفيات والمدارس ودور العبادة ومعامل حليب الاطفال ومخازن الحبوب وملاجئ المدنيين . وملجأ العامرية الذي استهدفته طائرات

(السيد حسين ، العراق)

التحالف المجرمة خير دليل حيث لقي مصرعه حرقا وخنقا ٣١٩ مواطنا الغالبية العظمى منهم من الاطفال والنساء والشيوخ . فهل كانت تلك الاهداف في جبهة الكويت ؟ وهل كان هدف قرار مجلس الامن ٦٧٨ (١٩٩٠) تحقيق هذه النتائج ليصبح العراق على شفا كارثة كبرى ضحاياها السكان المدنيين لاسيما الاطفال والشيوخ والنساء ؟ لقد ألفت طائـرات التحالف الذي قاده الولايات المتحدة خلال ٤٣ يوما وبصورة متواصلة على مدن العسـراق وقراه من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه ما يقارب ١٠٠ ألف طن من المتفجرات ، فهل كانت مدن وقرى العراق جميعها خط المواجهة العسكرية في الكويت ؟

إن قرار مجلس الامن ٦٧٨ (١٩٩٠) وجميع القرارات التي سبقتة لم تخول الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها تدمير العراق ولا يمكن لأي منصف أن يقر تدمير كل المنشآت العراقية المدنية . أما جبهة القتال نفسها فقد شنت ذروة الخسة والجبن ، حيث أن القوات الأمريكية التي تهربت من القتال واختارت ، باعتراف مصادر البنتاغون وتأكيدا لما نشرته وسائل الاعلام الأمريكية يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، أن تقوم الدبابات الأمريكية المزودة بجرافات بدفن آلاف من الجنود العراقيين في خنادقهم وهم أحياء حتى لا تواجه القوات العراقية في منازلة عسكرية شريفة .

إننا ندعو المجتمع الدولي في هذا المحفل وبقية المنظمات الاقليمية والانسانية إلى إدانة هذا العمل الاجرامي والتحقيق فيه وتحميل المسؤولية الكاملة لمرتكبيه . وندعو اللجنة الدولية للصليب الأحمر للتحري عن الموضوع واتخاذ الاجراءات اللازمة لإعادة رفاة الشهداء إلى وطنهم . هذه هي الممارسات المخالفة لكل المبادئ العسكرية المتعارف عليها والتي أمعنت الولايات المتحدة في خرقها لتحقيق نصرها المزعوم ضد جنود العراق البواسل .

ومن الجدير بالذكر أن الامين العام السيد دي كوييار نفسه أشار في تقريره السنوي لهذا العام الوثيقة (A/46/1) في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ إلى أن الاجراءات التي أُتخذت في اللجوء إلى القوة لم تتم بدقة وفقا للفصل السابع من الميثاق حيث أجاز مجلس الامن استعمال القوة من قبل دول أو مجموعة من الدول بدلا من الامم المتحدة نفسها . كما أكد الامين العام على ضرورة التزام مجلس الامن بأحكام التناسب في

استعمال القوة وكذلك بتطبيق القوانين الانسانية في النزاعات المسلحة . وقد أشار الامين العام في تقريره أيضا إلى أهمية الأخذ بعين الاعتبار الآثار الإنسانية التي تترتب على سكان الدولة التي تطبق ضدها العقوبات الاقتصادية .

إن الانسحاب من الكويت قد تم وأعلن العراق قبوله قرارات مجلس الأمن حول الموضوع والتزامه بتنفيذها .

فبالنسبة للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) الذي تم بموجبه وقف إطلاق النار ، علاوة على انسحاب القوات العراقية من الأراضي الكويتية ، فقد تمت إعادة جميع الأسرى والمحتجزين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة وتستمر حاليا عملية إعادة الممتلكات الكويتية أما بقية الفقرات فإن القرار كلف الأمم المتحدة بالاشراف على تنفيذها أيضا وهي ماضية بهذا العمل وتلقى تعاوننا من السلطات العراقية .

إلا أن حكام الكويت ، في محاولاتهم لاستمرار فرض الحصار الاقتصادي على الشعب العراقي وإبقاء القوات الأمريكية في المنطقة ، يثيرون بين الحين والآخر ادعاءات لا أساس لها من الصحة . فهم يدعون مثلا أن العراق لا يزال يحتجز أعدادا من المدنيين الكويتيين ، وأود أنؤكد من هذا المنبر على أن العراق قد أعاد كافة الأسرى من العسكريين تحت إشراف الصليب الأحمر الدولي حيث تمت إعادة ٣٢٨ ٦ شخصا اعتبارا من ٤ آذار/مارس ١٩٩١ وحتى هذه الأيام ، ذلك فيما عدا ١٧ كويتيًّا لا يزالون في معسكر الأسرى تم تسجيلهم لدى بعثة الصليب الأحمر وهي بانتظار موافقة السلطات الكويتية لتسليمهم . وقد سلم العراق إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر قائمة بأسماء ٥٣٦ ٣ كويتيًّا يشكلون ٦٠٦ عائلة موجودة في العراق إضافة إلى ١٥٩ كويتيًّا آخر . ولم يوافق الجانب الكويتي إلا على إعادة ١٧٠ من هؤلاء المسجلين . إن السلطات الكويتية تتحمل كامل المسؤولية عن عرقلة عودة هؤلاء الكويتيين المسجلين لدى الصليب الأحمر . وقد أبلغ العراق الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية بهذه التفاصيل بمذكرته الرسمية في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩١ . وأبدى استعداده مجددا للتعاون مع الصليب الأحمر لتسليم جميع هؤلاء الموجودين في العراق إلى الجانب الكويتي ، وطلبنا من الأمم المتحدة والجامعة العربية حث الجانب الكويتي لقبول تسليم هؤلاء الرعايا .

وأخيراً ، طلب العراق من السيد الأمين العام للجامعة العربية إرسال بعثة للتحري والتحقق في هذا الموضوع . وقد تجاوب السيد الأمين العام للجامعة العربية مشكوراً ، وتوجهت البعثة إلى بغداد قبل يومين ، وستقوم السلطات العراقية بالتعاون المطلق مع بعثة الأمين العام للجامعة العربية للوصول إلى الحقيقة .

من ناحية أخرى ، أشار حكام الكويت ضجة سياسية وإعلامية حول ما أسموه بإنزال عسكري عراقي في جزيرة بوبيان ، ورفعت شكوى بذلك إلى مجلس الأمن ، وتسارعت بعض الدول الغربية وحليفاتها إلى إدانة العراق في ضوء تلك الادعاءات . ثم تبين بعد التحقيقات التي قامت بها الأمم المتحدة عن طريق فريق بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الكويت والعراق (اليونيكوم) في المنطقة عدم صحة تلك الادعاءات الكويتية . ويهدف حكام الكويت ، على ما يبدو ، من وراء إطلاق مثل هذه الادعاءات إلى إبقاء القوات الأمريكية في المنطقة لأطول مدة ممكنة .

وتؤيد تقارير فريق المراقبين ، حسب ما وصفته تقارير الأمانة العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بشأن وقف إطلاق النار بين العراق والكويت ، التزام وتعاون السلطات العراقية مع الفريق وعدم وجود انتهاكات لوقف إطلاق النار من الجانب العراقي ، يقابلها انتهاكات من قبل القوات الكويتية .

وفي الجانب الآخر ، تمنع الولايات المتحدة وحليفاتها الآن في الإصرار على استمرار الحصار الاقتصادي والابتزاز لتحميل العراق نفقات تدمير أسلحته وكذلك نفقات إنشاء صندوق العقوبات . في الوقت نفسه يُحرم شعب العراق الذي يبلغ تعدادهُ أكثر من ١٨ مليون نسمة من الحصول على الغذاء والدواء . ويتعرض من جراء ذلك الحرمان للمجاعة والأوبئة الفتاكة . وأول الضحايا هم الأطفال ، أطفال العراق .

هذا ما أكدته على سبيل المثال لا الحصر ، بعثات الأمم المتحدة ، التي ترأسها وكيل الأمين العام السيد مارتى اهتساري والأمير صدر الدين أغا خان والبعثة المشتركة لليونسيف ومنظمة المحة العالمية وفريق جامعة هارفرد واللجنة الدولية للصليب الأحمر .

إن الدول التي ترفع شعار الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان ، هي نفسها التي تمارس أبشع انتهاك لابطس مبادئ حقوق الانسان ، عندما تعرقل وصول المواد الغذائية والدوائية والمدنية الاساسية إلى شعب العراق . وأنها بهذا الحصار الذي تفرضه على العراق وشعبه تنتهك بوضوح المواثيق الدولية لحقوق الانسان ، العهديين الدوليين للحقوق المدنية ، والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، إضافة إلى حقوق الطفل ، ناهيك عن الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨ ، وعلى وجه الخصوص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الملحق بها ، التي تحرم منع وصول الغذاء والدواء للمدنيين حتى في حالة الحروب القائمة كما يحرم البروتوكول اللجوء إلى تجويع المدنيين لأغراض حربية .

إن قرار مجلس الامن ٧٠٦ (١٩٩١) سار بعكس الاتجاه الذي دعت اليه تقارير بعثات الأمم المتحدة التي زارت العراق . فهذا القرار لم يستهدف تلبية الاحتياجات الانسانية وتخفيف معاناة العراقيين بقدر ما حاول استغلال تلك الاحتياجات والمعاناة ليفرض قيودا على اقتصاد العراق لا سابقة لها في التاريخ ، وهو يشكل خرقا لسيادة العراق وتدخل في شؤونه الداخلية خلافا لميثاق الأمم المتحدة ولكل قواعد القانون والاعراف الدولية .

ويستهدف القرار ٧٠٦ (١٩٩١) عمليا الابقاء على الحصار الاقتصادي إلى أمد غير محدود ، وذلك يتناقض مع مضمون الفقرة (٢٢) من قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) . والقرار ٧٠٦ (١٩٩١) يكتفي بإعطاء العراق حدا أدنى من الاحتياجات الغذائية والدوائية لكي لا يموت الناس جوعا ، دون إتاحة المجال للعراق لتعمير ما دمره العدوان البشع من اقتصاده في مجالات الزراعة ونظام الري والمواصلات والجسور والمرافق الصحية الأخرى ، وفي صناعته النفطية .

إن قرار مجلس الامن ٧٠٦ (١٩٩١) يستهدف في الواقع الضغط على العراق لتسليم موارده النفطية ووضعها تحت السيطرة ، كما يضع احتياجاته الاقتصادية وسياسته النقدية رهينة بيد دول قليلة تفرض نفسها قيمة على الشعب العراقي وتلغ في دور حكومته وتضع لذلك آلية مستحيلة التنفيذ .

وبذلك فإن القرار ٧٠٦ (١٩٩١) ، الذي كان الهدف المطلوب منه اعتماد تلبية حاجات العراق وشعبه الانسانية والاقتصادية ، جاء بشكل يتناقض وميثاق الامم المتحدة ويغرض وصاية أجنبية على إرادة شعب العراق المستقلة . إضافة إلى ذلك فإن هذا القرار ينسف ، في واقع الامر ، بنود قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) ، التي أباحت للعراق شراء الاغذية والادوية والمتطلبات المدنية دون وصاية أو تدخل .

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى الضجة الاعلامية الواسعة ، التي أشيرت هذه الايام بشأن فريق المراقبين الموجود حالياً في العراق الذي يرأسه ديفيد كي . وفي هذا الصدد تتوجب الإشارة إلى الحقائق التالية :

إن الصيغة التي جرى العمل بها فيما يخص تسليم الوثائق والمواد من قبل فرق المراقبين تقضي بأن يتم تسجيل تلك الوثائق والمواد في محضر موقع عليه من قبل الطرفين ، كما يجري توصيف هذه المواد وتصويرها ضماناً لعدم حدوث أي تلاعب أو اضافات إلى المواد الموجودة أصلاً . ولكن الذي جرى هو إصرار فريق التفتيش على الاستيلاء على كميات كبيرة من الوثائق دون إتمام الاجراءات المتبعة أصولياً ، بل إن رئيس الفريق رفض القيام بهذه الاجراءات ابتداءً .

ولم يكتف بهذه الضجة التي افتعلها بل أراد الاستيلاء على الاضابير الشخصية للموظفين العاملين في مجال الطاقة ، التي لا تتضمن سوى عناوينهم ومصورهم وحالتهم الاجتماعية . وعدا كون هذا الامر ليس له أساس في قرارات مجلس الامن ذات الصلة ويخرج عن مهام فرق التفتيش ، فإنه من ناحية أخرى يعرض حياة هؤلاء الموظفين للخطر ، إذ أن هذه الاضابير ستقع حتماً في أيدي المخابرات الأجنبية ، وتصل بالتالي لجهاز الموساد الاسرائيلي المعروف ، ومعروف تاريخ هذا الجهاز الاجرامي الذي استهدف ، بل واغتال عدداً من العاملين في مجال الطاقة الذرية في العراق ، سواء كانوا من العراقيين أو العرب .

وأخيراً لا بدّ أن أذكر أن الذي يرأس فريق التفتيش الحالي والذي أشار هذه
 إلى هو السيد ديفد كي ، وهو نفس الشخص الذي سبق وأشار ضجة مماثلة ضد العراق في
 ان/يونيه الماضي ، علماً بأن جميع فرق التفتيش الأخرى التي زارت العراق وعددها
 عشر فريقاً ، قد أتمّت أعمالها بهدوء وأعربت عن تسمينها لتعاون الجهات
 اقية معها . إن تكرار الاحداث ، وبهذا الشكل والتوقيت ، وفي بداية اجتماعاتنا،
 يمكن أن تخلقه من أجواء ايجابية لصالح الشعب العراقي والتعاطف مع قضيته بهدف
 الحصار الاقتصادي عن أطفاله وشيوخه ونسائه ، مؤداه أن هذا الفريق قد عمد إلى
 أجواء متأزمة ضد العراق . وهذا يؤكد ما أعلنه من أن هذا الشخص يعمل وفق
 هات مفرضة لا تقع ولا تنسجم مع ما يكلف به من قبل الأمم المتحدة .

إن المؤشرات الواضحة لما يسمى بالنظام الدولي الجديد تدل على أنه نظام
 ي القطب لا يأخذ بنظر الاعتبار احتياجات البلدان النامية وممالحها . إنه نظام
 كل وفق ما تمليه دولة واحدة أو عدد محدود من الدول من مواقف وقرارات وفقاً
 لها الضيقة وبأسلوب انتقائي ومعايير مزدوجة تخالف مبادئ العدالة والانصاف
 جاء بها الميثاق .

إن ما رأيناه لحد الآن من ملامح هذا النظام هو ممارسات فاضحة في التدخل في
 شؤون الداخلية للدول الأخرى ، وتجاهل كبير لحقوق الشعب الفلسطيني الذي مازال
 للسيطرة والاحتلال الاجنبي ، وسياسة انتقائية في السماح لدول معينة بالتسلح
 ما تشاء بما في ذلك التسلح النووي وأسلحة أخرى للدمار الشامل مقابل فرض حظر
 على دول أخرى .

هناك شواهد عديدة في العالم على المعايير المزدوجة التي تمارسها بعض الدول
 رأسها الولايات المتحدة . واكتفي هنا بذكر مثال يمس العراق . عندما يقدم
 راق على اتخاذ اجراءات لضمان الامن والنظام داخل أراضيه ضد متسللين وفشّات من
 سلاء والخونة يرتكبون أعمال القتل والنهب والتخريب تقوم القوات الغربية
 تدخل - حتى عسكرياً - لحماية هؤلاء الارهابيين . ولكن عندما تقوم تركيا بشن غارات

وأخيرا لا بدّ أن أذكر أن الذي يرأس فريق التفتيش الحالي والذي أشار هذه الضجة هو السيد ديفد كي ، وهو نفس الشخص الذي سبق وأشار ضجة مماثلة ضد العراق في حزيران/يونيه الماضي ، علما بأن جميع فرق التفتيش الأخرى التي زارت العراق وعددها إثنا عشر فريقا ، قد أتمّت أعمالها بهدوء وأعربت عن تسمينها لتعاون الجهات العراقية معها . إن تكرار الاحداث ، وبهذا الشكل والتوقيت ، وفي بداية اجتماعاتنا ، وما يمكن أن تخلقه من أجواء ايجابية لصالح الشعب العراقي والتعاطف مع قضيته بهدف رفع الحصار الاقتصادي عن أطفاله وشيوخه ونسائه ، مؤداه أن هذا الفريق قد عمد إلى خلق أجواء متأزمة ضد العراق . وهذا يؤكد ما أعلنه من أن هذا الشخص يعمل وفق توجيهات مفرضة لا تقع ولا تنسجم مع ما يكلف به من قبل الأمم المتحدة .

إن المؤشرات الواضحة لما يسمى بالنظام الدولي الجديد تدل على أنه نظام أحادي القطب لا يأخذ بنظر الاعتبار احتياجات البلدان النامية ومصالحها . إنه نظام يتشكل وفق ما تملّيه دولة واحدة أو عدد محدود من الدول من مواقف وقرارات وفقا لمصالحها الضيقة وبأسلوب انتقائي ومعايير مزدوجة تخالف مبادئ العدالة والانصاف التي جاء بها الميثاق .

إن ما رأيناه لحد الآن من ملامح هذا النظام هو ممارسات فاضحة في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وتجاهل كبير لحقوق الشعب الفلسطيني الذي مازال يخضع للسيطرة والاحتلال الأجنبي ، وسياسة انتقائية في السماح لدول معينة بالتسلح كيفما تشاء بما في ذلك التسلح النووي وأسلحة أخرى للدمار الشامل مقابل فرض حظر شامل على دول أخرى .

هناك شواهد عديدة في العالم على المعايير المزدوجة التي تمارسها بعض الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة . واكتفي هنا بذكر مثال يمسّ العراق . عندما يقدم العراق على اتخاذ اجراءات لضمان الامن والنظام داخل أراضيه ضد متسللين وفئات من العملاء والخونة يرتكبون أعمال القتل والنهب والتخريب تقوم القوات الغربية بالتدخل - حتى عسكريا - لحماية هؤلاء الارهابيين . ولكن عندما تقوم تركيا بشن غارات

وهجمات عسكرية داخل الاراضي العراقية بحجة ضرب المخربين والارهابيين الهاربين من تركيا ، تعلن الولايات المتحدة على لسان أعلى مسؤوليها تأييدها لمثل هذه الاجراءات . أما القضية الفلسطينية فهي المثل الاكثر افتضاحا . ففي الوقت الذي تنادي فيه عدة دول بضرورة تطبيق الشرعية الدولية ، وتحاول تغطية أعمالها اللاشرعية ضد العراق تحت ذلك الشعار ، مازال بعضها يتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني ، وتبقي القرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية دون تنفيذ . وتستمر سلطات الاحتلال الصهيوني في سياسة ضم الاراضي المحتلة وبناء المستعمرات وتنفيذ مخططات هجرة اليهود واستخدام أبشع ممارسات القمع ضد الشعب الفلسطيني الاعزل ، بما فيه الاطفال والنساء .

إن العدالة والانصاف يفرضان على المجتمع الدولي ، مثلما تفرض مبادئ الميثاق ، الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في مطالبته بحقه في تقرير مصيره على أرضه فلسطين ، شأنه شأن بقية الشعوب التي استقلت ، وتمكينه من ممارسة حقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف ، وانشاء دولته المستقلة بقيادة مثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية .

لكننا نشاهد الآن محاولات لتهميش دور الأمم المتحدة ، وبالتالي إهمال قراراتها . ولابد للمنظمة الدولية أن تقوم بدور رئيسي فاعل في هذا المجال وفي تطبيق قراراتها السابقة بخصوص القضية الفلسطينية ، وفي مقدمة ذلك انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشريف وكافة الاراضي العربية المحتلة الأخرى ، واحترام حقوق الانسان الفلسطيني ، ووقف الهجرة الجماعية لليهود من الاتحاد السوفياتي ومن دول أخرى لتوطيئهم في فلسطين المحتلة .

إن أية اجراءات لا تأخذ بنظر الاعتبار كون منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني ستكون محاولات لغرض حلول خارج ارادة الشعب الفلسطيني يتوجب علينا عدم القبول بها . ونؤكد في هذه المناسبة أن موقف العراق المبدئي هو دعم نضال الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية من أجل استرداد حقوقه الثابتة كافة .

إن هذا الموقف المبدئي وتصميم شعبه وقيادته على التصدي للمخططات الصهيونية والامبريالية التي تستهدف مستقبل الشعب الفلسطيني والامة العربية عامة ، دفع تلك الدوائر والاطراف المتحالفة والمتواطئة معها إلى شن عدوان الثلاثين دولة لتحطيم العراق وقدراته .

وفي ختام كلمتي أود أن أشير انتباه الدول الاعضاء في الامم المتحدة إلى الهدف الاساسي الذي قامت من أجله هذه المنظمة ، وهو الحفاظ على سيادة الشعوب على أراضيها وعيشها حياة حرة كريمة . والآن فإن أمامكم وضعا انسانيا مأساويا يحل بشعب العراق الذي قدم للحضارة البشرية لأكثر من ستة آلاف سنة ما قدمه في سبيل التقدم والعدالة والانسانية . إن هذا الشعب يواجه الآن شبح المجاعة والمرض بأبشع صورهما نتيجة حصار اقتصادي ظالم من أول ضحاياہ الاطفال والنساء والشيوخ والسكان المدنيون الابرياء . لذا فإن هذه المنظمة التي ينص ميثاقها على صيانة كرامة الفرد تقف الآن أمام امتحان لضميرها وانسانيتها ، وسيعطي التاريخ حكمه بشأنها في ضوء تصرفها وكيفية معالجتها لهذه الحالة المأساوية* .

السيد العطاس (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي

سروري البالغ أن أقدم اليكم - سيدي الرئيس ، بتهاني وتهاني وفد اندونيسيا على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . ومما يثلج صدورنا أن ادارة هذه الدورة قد وضعت في أيدي دبلوماسي محنك وممثل بارز لبلد آسيوي شقيق لاندونيسيا معه علاقات وثيقة وودية تقليديا . وانتخابكم لهذا المنصب الرفيع لهو اعتراف في موضعه بخصالكم الشخصية وتعبير عن مكانة المملكة العربية السعودية ودورها المعزز في الشؤون العالمية .

وأود أن أعرب عن عميق تقديرنا واحترامنا لسلفكم الموقر سعادة السيد غويدو دي ماركو للطريقة الممتازة التي أدار بها أعمالنا خلال سنة حافلة بالاحداث .

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

وترحب اندونيسيا بارشياح عميق بانضمام جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى عضوية الأمم المتحدة . ونحن نعتقد أن هذا القرار سيسهم في تحقيق تطلعاتهما المشتركة في التوحيد . واسمحوا لي أن أتقدم بأحر التهاني إلى جيراننا في المحيط الهادئ جمهورية جزر مارشال ولايات ميكرونيزيا الاتحادية . وتتطلع اندونيسيا إلى إقامة علاقات متبادلة ووثيقة مع هذين الجارين . كما يسعدنا أن نرحب باستونيا ولاتفيا ولتوانيا بيننا ونهنئها على استعادة مكانتها الحقنة في صفوف الدول ذات السيادة .

إننا نمر في مرحلة فريدة في التاريخ تجمع بين الغرمة والتحدى بشكل لم يسبق أن شهدناها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

لقد أنهى التغير الهام في العلاقات بين الشرق والغرب الحرب الباردة ، وبالتالي ، فقد أفرج عن موارد بشرية ومادية كانت خبيسة التناحر الايديولوجي وسياسات الكتل والمجابهة . وأدت التغيرات الأساسية والاتجاهات الجديدة القوية التي بدأت تظهر على الساحة الدولية إلى إحياء الآمال في إقامة عهد جديد في العلاقات الدولية والنهوض بالسلم وتحقيق الرخاء في العالم .

وقد شهد العام الماضي تعزيزا للتقارب والتعاون بين الدول الكبرى ، بما في ذلك الجهود التي بذلت من أجل تسوية النزاعات والتوترات الإقليمية ونزع فتيلها . وأدى تجدد الثقة في فعالية التعددية في التصدي للمشاكل العالمية إلى رد الاعتبار للأمم المتحدة والعرافان من جديد بقيمتها ودورها ، وهو أمر نرحب به . وفي قارة أوروبا التي كانت مجزأة في السابق على نحو خطير ، اكتسبت عمليات التلاحم والتكامل زخما أكبر . وفي الوقت ذاته ، فإن اشتداد الترابط الاقتصادي وتأثر الجميع بالاقتصاد العالمي يبرزان الحاجة إلى تعاون بين الأمم يكون أرشد وأكثر انصافا ويعود عليها بالمنفعة المتبادلة .

ومع ذلك ، فإنه من الواضح أن تغير العلاقات بين الشرق والغرب وحدهما لم يؤدي ، وليس من المتوقع أن يؤدي ، إلى إزالة كل الآثار المترتبة على الصراعات

وأسباب نشوئها في العالم . وفي أزمة الخليج والتعقيدات التي يتسم بها التصدي لآعاقبها تذكرة أليمة بمدى هشاشة حالة الأمن الدولي الراهنة .

وإلى جانب الآفاق والغرض المشرقة المفترض وجودها في تحسن المناخ السياسي العالمي لا تزال نشاهد جانباً آخر مخالفاً تماماً هو ظهور مشاكل جديدة واستمرار مشاكل قديمة ، وتبدى تحديات لم يسبق لها مثيل ، وتغشى الحيرة في أمر ما يجلبه الغد ، وبقاء أوجه الإجحاف القائمة على ما هي عليه . فلا تزال مناطق وبلدان عديدة في العالم تعاني من توترات حادة وصراعات عنيفة ونزاعات إثنية وخصومات دينية . ومازال يتعين علينا محو آخر بقايا الاستعمار والعنصرية المؤسسية من نسيج العلاقات بين الدول والأفراد . ويواكب الاتجاه صوب التكامل بين الدول ظواهر تشير قلقاً عميقاً تتمثل في تفكك دول ومجتمعات في أوروبا ومختلف أجزاء العالم النامي .

ولا يزال يتعين على التغيرات الإيجابية في الميدان السياسي أن تمتد لتشمل المجال الاقتصادي حيث مازالت التباينات الحادة والإجحافات غير المقبولة تتسبب في توتر العلاقات بين الشمال والجنوب . ومن ثم ، يبدو أن العالم لا يزال معلقاً على نحو خطير بين المفاهيم القديمة والحقائق الجديدة ، وإن خط المعركة المتصور مازال قائماً في الأذهان حيث يقع الصدام بين امتيازات الأغنياء المهددة من جانب وبقاء الفقراء المهدد في الجانب الآخر .

لقد أدى بزوغ فجر مرحلة جديدة في العلاقات الدولية إلى إحياء الآمال في إقامة نظام جديد للإدارة العالمية وعهد دولي جديد يسودهما سلم مستقر وأمن مشترك وتنمية قابلة للاستمرار . ولكن إذا أريد للسعي إلى بلوغ هذا الهدف أن يكتسب الشرعية وأن يحظى بقبول المجتمع الدولي بأسره لم يكن شمة مناص من ارتكازه على الاعتراف بمركزية الأمم المتحدة . فمثل هذا النظام الدولي لا بد وأن يستند على نحو راسخ إلى المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، وأن ينظم على مفاهيم العالمية والمساواة في السيادة بين جميع الدول ، سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، قوية أو ضعيفة . فبدون تشاطر المسؤولية على قدم المساواة والالتزام المشترك بالتعاون والتضامن العالميين لا يمكن أن نأمل في السيطرة على التغيرات الهائلة التي تطرأ حالياً على العلاقات

الدولية . فضلا عن ذلك ، فإن السلم الدائم والامن المستقر لا يمكن احلالهما ما لم يوسع نطاق مفهوم الامن ذاته ليشمل التهديدات غير العسكرية مثل التخلف الهيكلي ، والفقر والبطالة المتفشين ، والنزوح عبر الحدود ، وشحة الموارد ، والتدهور البيئي الخطير .

خلاصة القول إنه إذا ما كان لنا أن نقيم نظاما عالميا جديدا قابلا للتطبيق وجب تحديد نمطه وأسلوب إدارته على نحو شامل وعدم الاعتماد على القوة العسكرية والاقتصادية التي تمتلكها بلدان فرادى أو مجموعات من البلدان . وينبغي لهذا النظام العالمي الجديد أن يكرس لاحلال السلم والعدالة ، والامن والتنمية ، والديمقراطية فيما بين الدول وداخلها ، والنهوض بالحقوق الاساسية للامم والانسان الفرد على حد سواء .

إن أنماط العلاقات المتغيرة فيما بين الدول الكبرى ستؤدي حتما إلى تهيئة بيئة جديدة للامن العالمي لا تركز ، كما كان الحال في الماضي ، على الخلافات الثنائية القطب بين الشرق والغرب ، بل تتسم بتعقيد أكبر بكثير في تفاعلاتها المتبادلة ، وبتمدد التنبؤ بمسارها لفترة من الزمن . لذا من المتوقع أن تشهد الفترة الانتقالية اكتساب الجهود التي تبذل مزيدا من الاهمية والاستعجال في ميدان الحد من الاسلحة ونزع السلاح .

إننا نشعر بالتفاؤل إزاء التقدم الكبير الذي تم احرازه منذ العام الماضي . ورحبنا بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا على الرغم من أننا نندرك أن القيود التي تنطوي عليها هذه الاتفاقية تقتصر على منطقة واحدة في العالم وإن كانت حيوية . كما رحبنا باتفاق الاسلحة الاستراتيجية الذي تم التوصل إليه في الشهر الماضي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والذي ينص على تخفيض كبير في ترسانتهما النووية . وأعربت الصين وفرنسا عن استعدادهما للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ، الأمر الذي يقضي على عيب من عيوبها الاساسية . ولقد وفر المؤتمر التعديلي الذي عقدته الدول الاطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب في كانون الثاني/ يناير الماضي زخما جيا في حينه للجهود المبذولة من أجل التوصل إلى الهدف

الذي اتفقت عليه جميع الاطراف والذي يتمثل في الوقف الكامل للتجارب النووية ، ولا تزال العملية جارية حتى الآن .

لذلك ، ينبغي ألا نفوت الفرص الأكبر التي تتيحها لنا البيئة العالمية المتغيرة ، وأن نبذل جهودا متواصلة للتعجيل بإحراز تقدم بشأن المسائل ذات الأولوية على جدول أعمال نزع السلاح . وتتضمن هذه المسائل : مواصلة اجراء تخفيضات في الاسلحة النووية إلى مستويات الكفاية المعقولة كخطوة تمهيدية صوب القضاء عليها نهائيا ، وإبرام معاهدة لحظر كل التجارب النووية من قبل جميع الدول في كل البيئات ، وحظر كل أسلحة الدمار الشامل ، والابرام المبكر لاتفاقية شاملة للأسلحة الكيميائية ، وتعزيز فعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية ، والحد من تكديس الأسلحة التقليدية ونقلها مع مراعاة الاحتياجات الأمنية المشروعة للدول ، وذلك بمشاركة البلدان الموردة والمتلقية .

وشمة شاغل آخر يؤرقنا بنفس القدر ألا وهو أن الفتوحات السريعة في مجال العلم والتكنولوجيا يواكبها استمرار تزويد ترسانات الأمم بأسلحة جديدة أشد تدميرا وأكثر تطورا حتى وإن كان يجري خفض أعدادها . ولذا أكدت اندونيسيا مرارا وتكرارا على الحاجة الملحة إلى التصدي لسباق التسلح في جوانبه النوعية . فمما هو مسلم به بوجه عام أن أسلحة المستقبل ستكون أقدر على زعزعة الاستقرار ، وستضعف المناعة في مواجهة أي اعتداء ، وستزيد من امكانية الحرب ، ومن تعقيد الجهود الرامية إلى عكس مسار سباق التسلح . ومن هنا تنبع أهمية التوسط في مجال الابتكارات التكنولوجية ليست بالنسبة لسباق التسلح النوعي فحسب بل وأيضا للأمن الدولي .

ولئن كانت روح المصالحة تسود الآن على الصعيد العالمي ، فمما يبعث على الاسف أن بؤر التوتر والصراع مازالت قائمة وخصوصا في قارات العالم النامي . وعلى الرغم من أن وطأة التنافس بين الدولتين العظميين على تلك الصراعات قد تلاشت تقريبا ، ومع أن الخصوم يقبلون بقدر أكبر على الحوار والتفاوض مازال التقدم في حل تلك الصراعات يسير بخطى بطيئة وغير منتظمة .

فلا تزال الاعمال العدائية المسلحة مستمرة في أفغانستان على الرغم من التطورات المشجعة التي حدثت مؤخرا في مجال السعي إلى إيجاد تسوية تفاوضية . كما أن القرار الأمريكي السوفياتي المشترك بوقف امدادات الأسلحة إلى الأطراف المتحاربة جاء في حينه ولقي ترحيبا ولكنه لم يوقف ، للأسف ، القتال . وفي رأي وفدي أن مقترح الأمين العام الواقع في خمس نقاط يمكن أن يشكل في هذه المرحلة الحاسمة أساسا مفيدا لبدء حوار فيما بين الأفغانيين وصولا إلى اقامة حكومة عريضة القاعدة داخل أفغانستان مستقلة وذات سيادة وغير منحازة .

وفيما يتعلق بمسألة قبرص ، لا يزال الحل النهائي بعيدا عن متناولنا على الرغم من الجهود الدؤوبة التي تستهدف التوصل على الأقل إلى مخطط تمهيدي لاتفاق شامل يلقي قبولا متبادلا . وأملنا أن يتسنى في المستقبل القريب عقد المباحثات الرباعية رفيعة المستوى المزمع اجراؤها بين تركيا واليونان وزعماء الطائفتين القبرصيتين ، وأن نقرب بذلك من تسوية قوامها إنشاء اتحاد فيدرالي يقوم على طائفتين ومنطقتين .

وفي جنوب افريقيا ، انقضت أخيرا الدعائم التشريعية للفصل العنصري مثل قانون تسجيل السكان وقانون مناطق الجماعات وقانون الأرض . وبفض النظر عن هذه التطورات المحمودة ، فإن الأساس الرئيسي لنظام الفصل العنصري المتمثل بوجه خاص في دستوره اللاديمقراطي لا يزال قائما ، كما أن عملية التفاوض المفضية إلى استبداله في حاجة إلى دفعة قوية . وإنه ليساورنا ، أيضا ، قلق شديد إزاء العنف الجامح فيما بين الأحزاب الذي لابد أن يتحمل نظام بريتوريا تبعته . ومن ثم ينبغي إرجاء أي قرار برفع العقوبات إلى أن يمضي التغيير الجوهري صوب إرساء جنوب افريقيا ديمقراطية ولا عنصرية بناء على الاقتراح العام ، في مجراه لا يجيد عنه .

إن الازمة التي كان لها وقع الصدمة والتي تكتنف الخليج الفارسي منذ آب/أغسطس العام الماضي تعد بمثابة تنبيه إلى مدى تفجر حالة الأمن الدولي ، على الرغم من الوفاق بين الدولتين العظميين . ولقد أحن اندونيسيا بشدة حجم الخراب ، من حيث الخسائر في الأرواح ، والمعاناة الجمة والتدمير المادي ، الذي تسبب فيه غزو العراق للكويت والحرب التي خاضتها فيما بعد قوات متعددة الجنسيات لتمحيص ذلك الوضع . ولقد رحبنا ترحيبا حارا باستعادة الكويت لسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية وحكومتها الشرعية . ولكن المجتمع الدولي يتصدى الآن لمهمة معالجة التداعيات والمشكلات المعقدة في فترة ما بعد الحرب ومن بينها الجوانب الانسانية . وللأمم المتحدة في هذه المهمة دور حيوي إذ ينبغي لها أن تعود إلى احتلال الصدارة في مداواة جراح الحرب وإقرار السلم والأمن على أساس كل قرارات مجلس الأمن المتصلة بمنطقة الشرق الأوسط بأسرها .

كان الأساس المنطقي الصريح لحرب الخليج من السلم والأمن الدوليين وكفالة الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن . ولقد حان الوقت الآن لأن تطبق هذه المعايير بنفس القدر والاتساق على المشاكل الأوسع نطاقا التي تقوم في منطقة الشرق الأوسط والتي جعلت تلك المنطقة لزمنا طويل برميل بارود العالم .

ويجدر الآن أن نحول اهتمامنا العاجل إلى القضايا الأكبر التي ما برحت تشكل لب العداوة والصراع العنيف في المنطقة أي الكفاح المشروع الذي يخوضه الشعب

اللسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الوحيد والشرعي بغية كفالة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال في وطنه ؛ وانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية ، بما فيها القدس والجولان العربية السورية ، المحتلة دونما وجه قانوني ؛ وكذا الجوانب الامنية الاوسع نطاقا واحتياجات جميع بلدان المنطقة .

والواقع ، أن اسرائيل تنتهج الآن موقفا أكثر تشددا حيال أي جهد يستهدف التوصل إلى حل سلمي وعادل للصراع . وفي هذا الصدد ، ترحب اندونيسيا بالمبادرة الراهنة من جانب الولايات المتحدة التي تسعى إلى بدء مؤتمر سلم محدود استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلم ، وإننا لنلاحظ الاستجابة البناءة من جانب البلدان العربية المعنية مباشرة . بيد أننا تساورنا شكوك خطيرة فيما يتعلق ببعض أوجه الشكل التفاوضي المقترح ، وبخاصة انتحال اسرائيل للحق في تحديد طبيعة التمثيل الفلسطيني وتكوينه . وفي رأينا أن المؤتمر الدولي بشأن السلم في الشرق الاوسط الذي يدعو اليه قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ (جيم) مازال في الاساس الاطار التفاوضي الملح الذي يمكن في ظله أن تعالج كل العناصر الجوهرية اللازم توافرها في أي تسوية عادلة معالجة شاملة . وكما يكون هذا الحل شاملا ينبغي بالضرورة أن يقضي بإعادة السيادة السورية على الجولان وانسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلية بالكامل من الجنوب اللبناني .

شكّلت كمبوديا على امتداد العقدين الماضيين مسرحا لصراع دائم ومعاناة انسانية يعجز عنها الوصف ، وظلت مصدرا للتوتر والاضطرابات والانقسامات في جنوب شرقي آسيا . وإنه لمن دواعي غبطتي البالغة ملاحظة أن الجهود الدؤوبة الرامية إلى إنهاء المأساة الكمبودية وصلت الآن إلى مراحلها النهائية .

فمنذ أيلول/سبتمبر العام الماضي تمضي عملية السلم بخطى حثيثة للغاية ، مما أسفر عن عدد من الانجازات الحاسمة . ويذكر في هذا الصدد أن الوثيقة الإطارية التي تتعلق بالتسوية السياسية الشاملة ، والتي اتفق بشأنها ، في آب/أغسطس من العام الماضي ، الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن ، أقرتها برمتها الاطراف الكمبودية

ومصدق عليها المجتمع الدولي بأسره . وبفضل تأييد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن واسهاماتهم الفعالة ، نجح ممثل الأمين العام ورئيسا كل من اللجان العاملة الثلاث التابعة لمؤتمر باريس المعني بكمبوديا ، استراليا وكندا ولاوس وماليزيا والهند واليابان ، وكذا رئيسا المؤتمر آنف الذكر ، نجحوا جميعا في بلورة ذلك الإطار في مجموعة من مشاريع الاتفاقات الكاملة توطئة للتسوية السياسية الشاملة . ولقد تسنى من خلال المفاوضات المكثفة ، وفي سلسلة من الاجتماعات عقدت في جاكرتا وباريس وباتايا وبيجين وأخيرا في نيويورك ، حل نقاط الخلاف الرئيسية في مشاريع الاتفاقات تلك . ومن ثم ، أصبح الطريق مفتوحا لاعتمادها والتوقيع عليها في مؤتمر باريس لدى عودته للانعقاد .

وكان التقدم الذي أحرز في إطار اجتماعات المجلس الوطني الأعلى نفسه تحت القيادة الحكيمة لسمو الأمير سامديش نوردوم سيهانوك جوهريا بالنسبة لهذه العملية ، لأنه عبر في المقام الأول عن فعالية العمل الذي يقوم به المجلس الوطني الأعلى وبداية عملية المصالحة الوطنية التي طال انتظارها .

وبالرغم من أن هناك عملا دقيقا ما زال يتعين أدائه لمعالجة الموضوع برمته ، فبإمكاننا القول بأننا نستطيع أخيرا رؤية الضوء في نهاية النفق - والضوء هذه المرة ليس ضوء قطار مندفع . والواقع أن حضور الأمير سيهانوك وغيره من أعضاء الوفد الذي يمثل المجلس الوطني الأعلى في هذه الدورة للجمعية إنما يرمز لهذه الحالة التي تبعث على الرضا ، ونحن جميعا نشارك في الشعور بالتفاؤل الذي أعرب عنه الأمير في بيانه أمام الجمعية بالأمس .

ويرجع جانب كبير من الفضل في هذه الحالة في المقام الأول إلى الزعماء الكمبوديين الذين أبدوا الحكمة والقدرة على أن يضعوا المصالح العليا لامتهم فوق الاحقاد والميل إلى تبادل الاتهامات والرغبة في الانتقام . وبوصفي شخصا شارك عن كثب ، مع رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، في عملية المفاوضات الطويلة الأمد ، أود أيضا أن أشيد بفرنسا بوصفها الرئيس المشارك الذي لم يعرف الكلل لمؤتمر باريس ، كما أشيد بالأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن لدورهم الحاسم والتزامهم ، وببلدان رابطة جنوب شرقي آسيا لتأييدها المستمر وتضامنها الدائم ، وبأميننا العام وممثلته الشخصي على إسهاماتهما القيمة ومثابرتهما بتفان ، وبكل الأطراف المشاركة في مؤتمر باريس ، بل وكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لما أبدته دائما من تعاون وثقة .

وقد شهد العام الماضي أيضا تغييرا مستمرا وتحولا في الاقتصاد الدولي ، إلا أن بعض التغيرات الإيجابية الجارية الآن في المجال السياسي لم تنعكس بعد على الميكانيزم الاقتصادي .

كما لم تتحقق التوقعات التي تقول بأن التحسن في العلاقات بين الشرق والغرب ستؤدي إلى جني أرباح السلام الوفيرة ، خاصة لصالح البلدان النامية . وتحطمت الآمال

التي خالجتنا من قبل في أن تفتح التطورات الأخيرة في العالم في نهاية المطاف آفاقا جديدة رحبة أمام تقدم اقتصادي يشمل الجميع ، وذلك باندلاع أزمة الخليج وأعقابها بكل ما ترتب عليها من آثار مالية واقتصادية .

وقد أخفقت جولة أوروغواي تماما في التوصل إلى نتائج ناجحة في الاجتماع الذي عقد في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي والذي كان مفترضا فيه أن يكون اجتماعها الختامي ، مما ينذر بزيادة الحمائية واستمرار الاختلالات الخطيرة والقيود في العلاقات بين البلدان الصناعية والبلدان النامية .

والواقع أن تزايد اكتساب الصبغة العالمية وأوجه التقدم السريع التي أحرزت في مجالي العلم والتكنولوجيا والتي تغير بصورة جذرية الانماط العالمية للاحتياج ، والتبادل الاقتصادي والمالي ، أمور توفر فرصا أكبر للتقدم المشترك ، إلا أنها ، في ذات الوقت ، قد تؤثر تأثيرا سلبيا على أوضاع البلدان النامية من حيث الميزة النسبية ومعدلات التجارة ومن حيث التقسيم الدولي للعمل .

ومن المعترف به الآن أيضا ، أن التحولات المشرية التي حدثت في اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية ، وتشكيل تجمعات اقتصادية قوية من البلدان المتقدمة ، قد يؤثر تأثيرات إيجابية وسلبية في نفس الوقت على فرص النمو في البلدان النامية . ومن ثم ، تبرز بشكل أوضح عوامل عدم اليقين وانعدام القدرة على التنبؤ بالتطورات الاقتصادية العالمية .

وقد جاءت هذه التطورات المعاكسة ، من بعد التركة المثقلة لعقد الثمانينات التي لم تنهض معظم البلدان النامية من عثرتها فيه بعد ، فلم يكن ثمة مناص من أن تضاعف من المعوقات والمعضلات التي تواجه البلدان النامية . ومما يدعو إلى شعورنا بالقلق الشديد في هذا الصدد استمرار الحالة الحرجة في أفريقيا ، حيث الحرمان الاقتصادي والاجتماعي الذي يعاني منه الملايين من البشر يستصرخ ضائرتنا مطالبنا بالقيام بعمل متضافر .

وفي ضوء هذه الحقائق ، تشكل الحاجة إلى صياغة توافق عالمي جديد في الآراء والالتزام بتعزيز التعاون الدولي ، وإنعاش النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية خاصة ، ضرورة بالغة الإلحاح . إن تحقيق تقدم اقتصادي مستمر في الشمال أمر غير ممكن دون تحقيق نمو اقتصادي في الجنوب ، لأن مصير وقدر الإثنيين أصبح مرتبطا ارتباطا لا ينفصم .

ولا يمكن إقامة سلم دائم استنادا إلى قوة الأسلحة وحدها أو بالاعتماد عليها قبل غيرها ، وإنما ينبغي أن يبنى على قاعدة راسخة من التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية سواء داخل الأمم أو فيما بينها . كما لا يمكن إقامة الأمن فوق الرمال المتحركة لغد مجهول .

ومن الواضح أيضا أن الحاجة إلى إعادة تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب قد أصبحت ملحة أكثر من أي وقت مضى . ولكننا إذا كنا قد تعلمنا من تجارب الماضي المحبطة وأدركنا أسباب الجمود الطويل الأمد الذي ساد في الماضي ، كان علينا ألا ننظر بعد الآن إلى هذا الحوار المنشط على أنه "مطالب" من جانب البلدان النامية ، أو أن نتصوره خطأ على أنه "إحسان" من جانب البلدان المتقدمة . بل يتعين أن يستند هذا الحوار على حتميات الترابط الحقيقي ، وتبادل المصالح والفوائد . وما زالت اندونيسيا مقتنعة بأنه بالرغم من التنوع الواسع النطاق في مستويات التنمية الاقتصادية ، وفي الاحتياجات والمشاكل ، فإن كل من الشمال والجنوب له مصلحة حقيقية ، تمثل كماً معلوماً ، في السعي إلى قيام نظام نقدي ونظام تجاري يتسمان بالانفتاح والانصاف ، وفي تحقيق الاستقرار في أسعار السلع الأساسية على أساس أسعار مجزية للمنتجين وعادلة للمستهلكين ، وفي التوصل إلى حل دائم وشامل لازمة الدييون يستند إلى نهج إنمائي التوجه ، وفي ضمان التنمية القابلة للإدامة من خلال تعاون دولي فعال لحماية البيئة* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد روجرز (بليز) .

وقد أصبح من الشواغل العالمية الكبرى خطر الدمار البيئي الذي لا يمكن عكس اتجاهه وما ينجم عنه من أثر على بقاء ورفاهية البشرية وعلى التنمية . وتعتقد اندونيسيا ، التي ما برحت تؤيد تأييدا تاما الحاجة الملحة لتوفير الحماية البيئية ، أن هذا العمل يتطلب اتباع نهج متوازن . ومن المحتم أن تعالج المشاكل البيئية ، بوصفها مشاكل تؤثر على المجتمع الدولي بأسره ، على أساس التقاسم العادل للمسؤولية بين جميع البلدان ، وألا تصبح البيئة مسألة خلافية بين الشمال والجنوب . كما لا يمكن أن تصبح شرطا جديدا مغروضا على التعاون في سبيل التنمية . ويقتضي ذلك تحقيق مستوى غير مسبوق سواء في الجهود الوطنية أو التعاون الدولي ، بهما في ذلك توفير الموارد المالية الإضافية وتأمين إمكانية حصول البلدان النامية على التكنولوجيا السليمة بيئيا .

ومن المفارقات ، أن الترف والفقر قد أسهما معا في التدهور البيئي . وأصبح من الشائع الآن الاعتراف بأن أنماط التنمية في البلدان الصناعية في الماضي والحاضر كانت سببا رئيسيا في الإضرار بالبيئة . ومن ناحية أخرى ، فإن التغلب على مشاكل الفقر والانفجار السكاني في البلدان النامية أمر جوهري إذا ما أرادت تلك البلدان اتباع تنمية سليمة بيئيا وقابلة للإدامة .

وترى إندونيسيا أن من نعم الله عليها أنه حباها بالوصاية على مساحات شاسعة من الأحراج الاستوائية الوفيرة ، كما تسلم في الوقت ذاته بمسؤوليتها الخاصة عن هذه الأحراج . والواقع أننا نبذل قصارى جهدنا ، في حدود قدراتنا المادية والتكنولوجية المحدودة ، من أجل صيانة هذه الأحراج من التدهور ، والحفاظ على ثروتها البيولوجية المتنوعة . ومع ذلك ، ينبغي أن نسجل ، أن الأحراج الاستوائية ليست وحدها التي تتعرض للخطر ، وإنما هناك أيضا الأحراج الشمالية وأحراج المناطق المعتدلة . ومن هنا ، فإن الحرص على تأمين إدارة هذه الأحراج إدارة قابلة للإدامة بحيث يتسنى الحفاظ عليها واستغلالها اقتصاديا في نفس الوقت ، يقتضي منا إيجاد إطار عالمي للتعاون في هذا السبيل .

إننا نشق بأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في البرازيل في العام المقبل سيتبع نهجا شاملا ومتوازنا في تناول القضايا العريضة المدرجة على جدول أعماله ، بما في ذلك قضيتا تغير المناخ والنفائات الخطرة والسامة .

لقد أصبحت حماية حقوق الإنسان محل اهتمام وانشغال دوليين متزايدتين في الآونة الأخيرة . غير أن موضوع حقوق الإنسان ليس ، بطبيعة الحال ، قضية جديدة . فمنذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ ، وضعت المنظمة مجموعة متزايدة من العهود والاتفاقيات والمكوك الأخرى التي تشكل شرعة دولية لحقوق الإنسان . وبزعت في خضم هذه العملية مفاهيم ومبادئ تحظى بقبول مشترك .

وكما نعرف جميعا يمكن تمييز فئتين عريضتين من حقوق الإنسان هما الحقوق المدنية والسياسية من جهة ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى . وتتعلق هذه الحقوق بدورها بحقوق الفرد وحقوق المجتمع أو الأمة . وتعزيز حماية كل هذه الفئات من حقوق الإنسان أمر جوهري لتحقيق الكرامة الإنسانية تحقيقا كاملا ولبلوغ التطلعات المشروعة للأفراد وكذلك للمجتمع بأسره .

ومن هنا تشكل حقوق الإنسان كلا لا يتجزأ ووحدة مترابطة ، ولكون حقوق الإنسان تشكل على وجه التحديد وحدة لا تتجزأ لا يمكن تبرير التركيز على فئة بعينها دون فئة أخرى . ولا يمكن تقييم أداء كل دولة من الدول في مجال حقوق الإنسان تقييما موضوعيا إلا إذا أخذت الفئات جميعها في الحسبان .

وعلاوة على ذلك فإن عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة يستتبع ضرورة قيام علاقة متوازنة بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع ، أو بعبارة أخرى بين حقوق الأفراد والتزاماتهم إزاء المجتمع . وهذا التوازن توازن حرج لأن غيابه قد يؤدي إلى إنكار حقوق المجتمع ككل بل وأن يفضي في الواقع إلى الاضطراب والغوض .

إن حقوق الإنسان والحريات الأساسية لها بلا ريب صلاحية عالمية . إلا أن مما يحظى أيضا باتفاق عام القول بأن تطبيق حقوق الإنسان في السياق الوطني ينبغي أن يظل

من اختصاص ومسؤولية كل حكومة من الحكومات ، مع مراعاة التنوع المعقد للمشاكل واختلاف النظم القيمية والتباين القائم في الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والشفافية في مختلف البلدان . ولا ينبثق هذا الاختصاص الوطني عن مبدأ السيادة فحسب ، وإنما هو أيضا النتيجة المنطقية لحق الأمم المتأصل في أن تكون لها هويتها الوطنية والشفافية الخاصة وفي أن تختار النظم الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بها .

وإنني أتحقق اتفاقا كاملا مع الأمين العام في رأيه الذي أورده في تقريره السنوي والذي يذهب إلى أن :

"مبدأ عدم التدخل في الاختصاص المحلي الاساسي للدول لا يمكن اعتباره حاجزا واقيا يمكن أن ترتكب من ورائه انتهاكات جسيمة أو منظمة لحقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب" . (الوثيقة A/46/1 ، ص ١٢ ، الفقرة الثالثة)

ولكن كما لاحظ الأمين العام أيضا في التقرير ذاته :

"ينبغي توخي الحد الأقصى من الحذر لئلا يصبح الدفاع عن حقوق الإنسان منبرا للتعدي على الاختصاص المحلي الاساسي للدول وتقويض سيادتها . فليس شمة ما هو أكثر مدعاة للغرض من إساءة استعمال هذا المبدأ" . (المصدر نفسه ، ص ١٣ ، الفقرة الثانية)

ولذا فإنني أعتقد أن الهدف الاساسي فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان ينبغي أن يتمثل في التعاون على تكوين وعي مشترك في صفوف المجتمع الدولي والتشجيع على تحسين مراعاة وحماية هذه الحقوق ، وليس توجيه الإهانات أو إلقاء المواقف أو شن حملات تحدوها دوافع سياسية . ولا ينبغي أن نسمى إلى إعادة خلق العالم على صورتنا ، ولكننا نستطيع معا أن نجعل من العالم مكانا أكثر إنسانية وسلمًا وانصافًا وازدهارًا لصالح الجميع .

لقد سعت إندونيسيا دوما إلى التمسك بالمفاهيم الإنسانية وبحقوق الإنسان وحياته الأساسية بصيغتها المكرسة في فلسفة دولتها ، المسماة بفلسفة "بانكاسيلا" ، وفي دستورها لعام ١٩٤٥ ، وفي قوانينها ولوائحها ذات الصلة . وعلى الصعيد الدولي ،

متواصل إندونيسيا ، بوصفها عضوا في لجنة حقوق الإنسان ، السعي بنشاط في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها استنادا إلى مبادئ عالمية هذه الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة وضرورة تناولها تناولا موضوعيا غير انتقائي .

كما تظل إساءة استعمال العقاقير والإتجار غير المشروع بالمخدرات ، وكلاهما عرض وسبب للتدهور الاجتماعي ، من القضايا التي تسبب قلقا بالغيا على المصيرين الوطني والدولي . ويلوح الآن حل عالمي يستند إلى التعاون المتعدد الاطراف . غير أن المشاكل المرتبطة بإساءة استعمال المخدرات وبالنشطة الإجرامية الأخرى ستظل تنمو في بيئة يسودها الإهمال والركود الاجتماعيان الاقتصاديان .

إن التنمية هي التي ستوفر في الأجل الطويل الأمل في معالجة الشواغل الاجتماعية معالجة ناجحة وهي التي ستتيح الفرصة للقيام بذلك . وفكرة عقد مؤتمر عالمي للتنمية الاجتماعية تستحق من ثم اهتمامنا الجاد . فمن شأن هذا المؤتمر أن يضع مثل هذه القضايا الهامة في مركز دائرة الاهتمام العالمي وأن يفتح الفرصة أيضا لتناول القضايا الاجتماعية الاقتصادية من منظور شامل .

إن الجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة ما برحت تبذل منذ السنين الأولى لإنشاء المنظمة . ولكن في الآونة الأخيرة ظهر ، في ظل المناخ الجديد الذي تتسم به فترة ما بعد الحرب الباردة ، اهتمام ملحوظ في صفوف المجتمع الدولي بجعل الهيئة العالمية أكثر فعالية وديمقراطية في أداء مهامها المركزية والوفاء بالمقاصد الأصلية التي أنشئت من أجلها . وفي هذا الصدد طرحت مقترحات عديدة من جانب خبراء بارزين في هذا الشأن ومن جانب منظمات غير حكومية شتى . وفي إطار الأمم المتحدة ذاتها بدأ بالفعل تنفيذ عدد من الإصلاحات بغية تحسين هيكلها وإجراءاتها .

غير أن هناك احتياجا واضحا للقيام بالمزيد إذا أردنا أن نجعل من الأمم المتحدة الأداة الرئيسية لإدارة العالمية في هذه الحقبة الجديدة الوليدة في العلاقات الدولية . إن تحسن العلاقات بين الدول الكبرى ، كما يتضح من مظاهر شتى منها الروح التعاونية الجديدة التي تسود بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، توفر

لنا فرصة تأتي في أوانها تماما لإعادة صياغة المفهوم المكرس في الميثاق بشأن العمل الجماعي على تحقيق السلم والأمن ، ولترجمة هذا المفهوم إلى نظام عملي وفعال للأمن الجماعي .

وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي أن تُعطى لمجلس الأمن ولاية أوسع نطاقا وأن يوضع له جدول أعمال موسع لتمكينه من التصدي أيضا للتهديدات غير العسكرية التي تحقق بالسلم والأمن . وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي أن يستحدث مجلس الأمن بالتعاون مع الأمين العام قدرة على ممارسة الدبلوماسية الوقائية أو التوقعية . وفي هذا الصدد ، يستطيع المجلس أن يعقد اجتماعات دورية على مستوى سياسي عال لاستعراض الساحة العالمية ، وتحديد الحالات التي تنطوي على بذور الصراع ، واستهلال المباحثات والتدابير اللازمة قبل أن تصل هذه الحالات إلى نقطة الأزمة أو الصراع المسلح . وهناك أيضا شعور شائع بوجوب إيجاد تنسيق أوثق بين المجلس والجمعية العامة وتحقيق التزامن اللازم في اتخاذهما الإجراءات بشأن القضايا التي تؤثر على المصالح الأساسية للمجتمع الدولي بأسره .

وقد طُرح أيضا عدد من المقترحات بشأن وظائف الأمين العام ، وخاصة بشأن إسناد دور أكثر نشاطا له في رصد الحالات التي تنطوي على بذور الخطر وعرضها على مجلس الأمن في إطار المادة ٩٩ من الميثاق . وفي هذا الصدد يسود على نطاق واسع شعور بأنه ينبغي تزويد الأمين العام بقدرات أكبر على جمع معلومات سريعة ودقيقة ومحايدة .

وينبغي في الوقت ذاته مواصلة تعزيز سلطة ودور المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تمكينه من أداء وظائفه كما تصورها الميثاق في الأصل ، وهي أن يوفر توجيها عاما للدول الأعضاء والهيئات والوكالات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة في إطار مهمته المتمثلة في وضع السياسات وتنسيقها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي .

ومع ذلك ، لا يمكن إنكار أن كل الجهود الرامية إلى تعزيز دور الأمم المتحدة وتحسين أدائها ستضيق سدى ما لم يساندها التزام ودعم متساويان من قبل كل الدول الأعضاء ، بما في ذلك الدعم المالي . ولا يمكن للأمم المتحدة أن تكون فعالة إلا بقدر ما تسمح لها به دولها الأعضاء ولا يمكنها أن تنجح إلا إذا التزم أعضاؤها بنجاحها . فإذا ما استمرت الدول الأعضاء في استخدام هذا المحفل لتحقيق مصالح ضيقة الأفق بدلا من استخدامه كأداة جماعية لحل المشاكل العالمية ولتحقيق أهداف مشتركة ، وإذا ما استمر العالم ممزقا بسبب الصراع ومبتليا بانعدام الثقة المتبادل والتعصب والتحيز فلا يمكن إذن أن يتوقع أحد من ما تشكله تلك الأمم من هيئات أن تتجاوز أوجه القصور هذه وإذا ما نظر إلى الأمم المتحدة من هذا المنظور ، فربما تكون أمح ملاحظة يمكن إبدائها بمدد إنجازاتها حتى الآن هي ليس أنها أخفقت في تحقيق الكثير من أهدافها المعلنة بل أنها - بالرغم من القيود الكامنة - قد أنجزت الكثير .

وفي ضوء هذا أيضا أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير إندونيسيا العميق وامتنانها لأميننا العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، على الحكمة والتفاني والمهارة الكاملة التي أدار بها أعمال المنظمة خلال العقد الماضي . إذ تمكن ، في عالم يسوده الصراع والاضطراب المستمران ، من توجيه دفعة المنظمة لتصبح محورا للمصالحة والانسجام . لذا ، يجب أن ينسب إلى الأمم المتحدة وإلى الأمين العام الكثير من الفضل في إرساء الأساس وبذل الجهود الدؤوبة لإيجاد حلول سلمية عادلة لحالات الصراع في مختلف أرجاء العالم ، فبدلا من التردّي الواضح المثير للغزع الذي كان سائدا عندما تولى الأمين العام منصبه ، ها نحن نشهد الآن تجديدا قويا للشقة في دور الأمم المتحدة باعتبارها الإطار الفريد متعدد الاطراف لنظام دولي جديد مفعم بالحياة . إن الإصلاحات التي بدأ فيها والمقترحات العديدة التي قدمت بشأن إعادة هيكلة دور منظومة الأمم المتحدة وأدائها توفر لنا رؤية وبرنامج عمل عمليا لتكييف هذه الهيئة العالمية تكييفاً ديناميا مع متطلبات عالم متغير . وقد آن الاوان لنا الآن كي نستغل القدرة الكامنة للمنظمة استفلا كاملا للشهوض على نحو جماعي بتطلعاتنا المشتركة إلى السلم العادل والامن المشترك والرفاهية المنصفة للجميع .

السيد سامارس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحو لسي

أن أتعلم بأحر تهانئي إلى السفير الشهابي لانتخابه لرئاسة الجمعية العامة ،
فمهاراته العظيمة تضمن تحقيق النتائج الإيجابية المتوقعة من هذه الدورة . وإضافة
إلى ذلك ، يسعدنا سعادة خاصة أن نرى على رأس الجمعية العامة ممثلا لبلد تربطه
باليونان روابط صداقة تقليدية .

واسمحو لي أيضا أن أشيد بسلفه السيد غيدو دي ماركو لاسلوبه الفعال في
الاضطلاع بمهامه بوصفه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين .

أود أيضا أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في الإشادة بالأمين العام
للجهود الدؤوبة التي بذلها خلال السنوات العشر التي كرسها لخدمة منظمتنا . فعلى مر
عقد من الزمان ، لم يواجه العالم خلاله تحديات كبار فحسب ، بل مر أيضا بتغيرات
تاريخية ، وجه دفة الأمم المتحدة بمهارة بالغة بحيث أصبح بوسعها اليوم الوفاء
بواجباتها على نحو أكثر فعالية .

كما أود أن أرحب بالأعضاء السبعة الجدد - استونيا ولاثفيا وليتوانيا وجزر
مارشال ، ولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية
الشعبية - الذين انضموا إلى هذه المنظمة العالمية ، وجعلوها أقرب إلى العالمية
الكاملة .

وفضلا عن ذلك ، أغتنم هذه الفرصة لأرحب باستعادة جمهوريات استونيا ولاثفيا
وليتوانيا لاستقلالها وسيادتها الحقيقيين . وأتمنى لها النجاح في التغلب على
الصعوبات التي تواجهها اليوم ، إذ تناضل لإعادة تنظيم هياكلها السياسية والاقتصادية
على نحو يعود بالنفع على شعوبها .

في أوائل هذا الأسبوع ، أدلى وزير خارجية هولندا ، بمفثه رئيسا لمجلس
الجماعات الأوروبية ، ببيان نيابة عن دوله الأعضاء ، وحكومة بلادي تؤيد محتويات ذلك
البيان تمام التأييد .

إن اليونان ملتزمة التزاما راسخا بتحقيق التكامل الأوروبي وهي تؤيد تمام
التأييد المساعي الرامية إلى ذلك . ونحن نعتقد أن الوحدة السياسية والاقتصادية

التي نتفاوض عليها حاليا في أوروبا ستعزز التقدم والرخاء لا في القارة الأوروبية وحدها بل في كل القارات التي بينها وبين المجموعة معاملات تجارية . إن أوروبا التي نتوخاها لن تشكل فحسب حجر زاوية للسلم والاستقرار والديمقراطية بل ستكون لها أيضا الصدارة في محاربة الإرهاب والمخدرات وهما مجالان توليهما بلادي بالغ الأهمية .

منذ أن تحدثت من هذه المنصة في العام الماضي ، وقعت أحداث جسام وحدثت تغييرات تاريخية في أجزاء عديدة من العالم . والأسئلة التي تحتل مكان الصدارة فسي ذهني هي : هل العالم أفضل اليوم عما كان عليه منذ عام مضى ؟ هل عملنا على نحو جماعي كأمم متحدة لجعل العالم مكانا أفضل مما كان عليه عندما التقينا في الجمعية العامة في العام الماضي ؟ وما هي نتائج الأعمال التي اضطلعنا بها تحقيقا لهذه الغاية ؟

إن الإجابات معقدة . فالتطورات التي وقعت في الشهور الـ ١٢ الماضية لم تكن على نمط واحد . لكنني أعتقد أنه يمكننا القول بأن عدد الشعوب التي يمكنها اليوم أن تأخذ بزمام أمور بلادها وأن تحسن مقدراتها قد ازداد عما كان عليه في العام الماضي . إن النجاح الرئيسي الذي تحقق في العام الماضي تمثل في ترسخ مبدأين صنويين هما الديمقراطية والحرية في أماكن كانا قد انتصرا فيها بالفعل في العام الماضي ثم في امتدادهما امتدادا لا يقاوم إلى أماكن أخرى كانت خاضعة للاستعباد قبل أشهر قلائل ليس إلا . لقد انضم المزيد من الرجال والنساء إلى مجتمع الشعوب الحرة ونحن نرحب بهم ونشيد بنضالهم ونبجل أولئك الذين ضحوا بحياتهم في معركة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان .

نحن اليونانيون نشعر بفخر خاص إذ نشهد ازدهار الديمقراطية في أرجاء العالم ، لأننا بصدد الاحتفال هذا الخريف بمرور ٢٥٠٠ سنة على ميلاد الديمقراطية في اليونان . وقبل ذلك بزمان طويل ، كانت البشرية قد أدركت أن المجتمع لا يمكن أن يعمل دون نظام ، إلا أن الاعتقاد كان سائدا بأنه لا يمكن الحفاظ على النظام دون طغيان واستبداد . وكان اليونانيون هم الذين اكتشفوا إمكان التزاوج بين النظام والحرية وذلك بإعطاء جزء من السلطة السياسية لكل مواطن وجعل الجميع سواسية أمام القانون .

لذا ، اسمحوا لي أن أقول أنه ما من أحد أكثر سعادة من الشعب اليوناني لازدهار الديمقراطية الآن على نحو لم يسبق له مثيل .

إن موجة نشر الديمقراطية عن طريق الإصلاح والانتخابات الحرة في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية تبعث فينا ، في الحقيقة ، الأمل في أن يمتد تيار الإصلاح الحالي إلى جميع أرجاء العالم وفي أن يحدث ذلك على نحو سلمي .

وفي هذا السياق ، نرحب باستعادة النظام الدستوري في الاتحاد السوفياتي ويحدونا الأمل في أن تكتسب العملية الرامية إلى تحقيق الديمقراطية واقتصاد السوق ، التي شرع فيها الرئيس غورباتشوف والتي عززها العمل الذي قامت به القوى الديمقراطية في الاتحاد السوفياتي ، قوة دفع جديدة .

إن الجهود الهامة التي بذلتها القيادة السوفياتية لتحويل المجتمع السوفياتي يجب أن تحظى بالدعم خاصة من قبل البلدان الأكثر تقدما . فهذه المساعدة ستفيد في التغلب على الصعوبات الاقتصادية الجمة التي يواجهها المجتمع السوفياتي اليوم ، وستخفف من حدة التوترات المتمثلة بتحويله إلى اقتصاد السوق الحر .

إننا نلاحظ بقلق أن الوضع الداخلي في الاتحاد السوفياتي لم يستقر بعد بالقدر الذي يسمح للمؤسسات بأداء مهامها على نحو فعال . ويحدونا الأمل في أن تنجح الجمهوريات في صياغة إطار قانوني جديد - على أساس طوعي - لدفع عجلة الإصلاح السياسي والاقتصادي .

لقد بدأنا في إقامة نظام ما بعد الحرب الباردة . وما زالت بنيته الأساسية قيد الإنشاء . غير أن أساسه ودعائمه الأساسية اتضحت بالفعل . فلا يمكن أن يكون ذلك الأساس وتلك الدعائم إلا مبادئ الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحكم القانون .

وبعد التغيير الاجتماعي عن طريق الوسائل السلمية تطورا يرتبط بنهاية الحرب الباردة ، وما ترتب عليها من تخفيف حدة التوترات على الساحة الدولية . وفي العالم المتكافل ، أصبح الحد الفاصل بين الشؤون الداخلية البحتة لدولة ما ، وبين الشؤون الدولية مثل السلم والامن ، أمرا تتلاشى أهميته على نحو متزايد . وباتت حماية حقوق الإنسان جزءا أساسيا من العلاقات الدولية . والإعراب عن القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان لم يعد تدخلا في الشؤون الداخلية للدول . وقد أكد مجلس أوروبا مؤخرا على هذا مرة أخرى في إعلان حقوق الإنسان الذي اعتمده في حزيران/يونيه الماضي في لكسمبرغ . وما فتئ التحول إلى الأشكال الديمقراطية يمثل أيضا شاعلا لا يقتصر على الأمم أو الدول فرادى .

وهنا أود أن أتعهد بدعم حكومة اليونان لكل جهد تُدعى الأمم المتحدة إلى القيام به من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في جميع بقاع العالم . ويمكن لكل الشعوب التي بدأت مسيرتها على درب الديمقراطية من خلال الوسائل السلمية أن تعوّل على مساندة الشعب اليوناني الذي قدم للعالم هذا المفهوم ، وقدم كذلك لفظة "الديمقراطية" ذاتها .

ولدعم مثل الديمقراطية ، يتعين على العالم الغربي أيضا أن يعزز ويشجع التنمية الاقتصادية على نحو منهجي . وقد سبق أن أشار عدد كبير من المتكلمين إلى الطرق المثلى التي يمكن بها لبلدان العالم الغنية أن توفر المساعدات الاقتصادية والتقنية لبلدان العالم الفقيرة . واسمحوا لي أن أشدد التأكيد على أن التعاطف والنوايا الحسنة لا تكفي وحدها . ينبغي علينا ، ألا نسمح قط مهما كلف الأمر ، باستبدال التقسيم الايديولوجي القديم بين الشرق والغرب ، بتقسيم جديد للفقر بين الشمال والجنوب .

وواقع الأمر أنه ، في غضون ٩ سنوات فقط ، سيقسم الأرض ستة بلايين نسمة مع استمرار ارتفاع معدل نمو السكان ، وزيادة المخاطر البيئية ، وانتشار الفقر على نطاق واسع . إن الصدمات الاقتصادية العنيفة التي تولدت عن التطورات السياسية في فترة العامين والنصف السابقة ، أثرت تأثيرا خطيرا على النمو العالمي . وقد ألحقت أزمة الخليج بالمنطقة خسائر اقتصادية واجتماعية وبيئية فادحة . وتأثر بها العمال المهاجرون والسكان المدنيون بمغة خاصة . وازدادت شدة التفاعل بين السياسة والفقر والنزاع المسلح والسياسات العقيمة ، وشكلت كلها تحديات جديدة تواجه المؤسسات الإنسانية وزعماء العالم على السواء . إن الحاجة تقتضي اتباع نهج عالمي للمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

وهكذا ، فإن أعظم تحديات العقد القادم سيكون تعزيز منظومة الأمم المتحدة لكي تتمكن من الاضطلاع بدور أكبر من ذلك بكثير في تهيئة الفرص الاقتصادية المتزايدة للبلدان النامية ، وفي تحسين البيئة العالمية والتنمية البشرية ، وفي التصدي للحالات الطارئة مثل الهجرة الدولية والمخدرات ومرض متلازمة نقص المناعة المكتسب . وأخيرا ، ينبغي أن يكون الهدف المباشر استعادة النمو الذي لا يتلف الهواء أو الأنهار أو الغابات أو المحيطات أو أي جزء آخر من الطبيعة على نحو لا يمكن إصلاحه . إن المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية المزمع عقده في العام القادم في ريو ، أحيا الآمال في جميع البلدان في التوصل إلى توافق آراء يعمل على إيجاد التوازن بين البيئة والتنمية .

وفي عملية بناء المستقبل يتعين علينا أيضا أن نتابع نزع السلاح ، فهو مجال قدمت فيه أوروبا أول ساحة فعلية للتجارب . وقد أيدنا كل جهد مبذول للتوصل إلى تخفيض في القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، ونأمل أن تشكل هذه التدابير مشالا مستنيرا تحتذي به القارات الأخرى . ويشيد بلدي مع بقية العالم بتوقيع معاهدة المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية منذ ثلاثة شهور ، وهي التي ستؤدي إلى خفض الترسانات النووية الاستراتيجية السوفياتية والأمريكية بمقدار ٣٠ في

المائة . وأخيرا ، فإن اليونان على استعداد لدعم أي تدبير أو جهد يرمي إلى تعزيز تحديد أصلحة التدمير الشامل وتخفيضها وإزالتها .

ولعدة مرات في الماضي ، تمزقت دول البلقان من جراء الانقسامات والاختلافات ، فأوجدت مصطلح "البلقنة" . مع ذلك ، كان لتلك الاضطرابات العنيفة أصداء أبعد مدى تجاوزت الحدود الجغرافية لدول البلقان . وفي سياق الشهور القليلة الماضية ، وقعت مجابهة تنطوي على احتمالات خطيرة تهدد بعودة تاريخ البلقان المضطرب . فالأزمة في يوغوسلافيا ، التي ترجع جزئيا إلى التكوين متعدد الاعراق لهذا البلد ، تهدد السلم والاستقرار في المنطقة وما عداها .

ومنذ اللحظة الأولى لاندلاع الأزمة ، حاولت اليونان - من خلال المجموعة الأوروبية ومحافل أخرى على السواء - أن تكفل نتيجة سلمية للنزاع . ونحن نأمل أن يفضي مؤتمر السلم المنعقد بمبادرة من المجموعة الأوروبية في لاهاي ، وتحت توجيهات اللورد كارنغتون ، إلى حل دائم في المستقبل القريب . وبخلاف ذلك ، ستزداد مخاطر انتشار آثار العنف على نحو درامي .

إن اليونان على استعداد لقبول أي حل توافق عليه الأطراف اليوغوسلافية عن طريق الوسائل السلمية ومن خلال الحوار . وفي هذا الصدد ، فإننا نأمل أن يعزز قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) الجهود التي تبذلها المجموعة الأوروبية لوضع نهاية لإراقة الدماء ، والتوصل إلى حل للأزمة اليوغوسلافية بإجراءات متفق عليها .

وتعرب اليونان عن سرورها بمفعة خاصة لأن تكون جارتها المتاخمة لها ، البانيا ، من بين البلدان التي استطاعت شعوبها ، خلال العام الذي انقضى منذ الجمعية العامة السابقة ، أن تحطم قيود الشمولية وتتقدم ببلدها على طريق الديمقراطية والحرية .

لقد دفعت الأوضاع الاقتصادية الاليمة في البانيا عشرات الآلاف من اللاجئين إلى اليونان وإيطاليا وبلدان أخرى . ونحن نحث دول العالم المتقدمة أن تمد يد العون إلى الشعب الألباني ، ونحث الحكومة الألبانية على التحرك على وجه السرعة وبعزم من

أجل النهوض بالإصلاحات الاقتصادية - ولا سيما حقوق الملكية الكاملة - حتى يستطيع شعبها إعالة نفسه بنفسه في بلده في المستقبل القريب . ونحن نشعر بطبيعة الحال بقلق خاص إزاء مئات الآلاف من أبناء الجالية اليونانية في ذلك البلد ، ونسود أن نراهم يستعيدون حقوقهم الاقتصادية والثقافية كاملة . ونحن نسعى من أجلهم للحصول على نفس الحقوق والامتيازات التي تطالب بها الحكومة اللبنانية للجالية اللبنانية التي تعيش خارج حدودها - لا أكثر ولا أقل .

منذ بضعة شهور ، عندما واجهتنا في الخليج أشد أزمة حادة وقعت بعد عصر الحرب الباردة ، قررت حكومات العالم أن تعمل من خلال الأمم المتحدة للرد على العدوان الذي وقع على الكويت . وبدأت الحياة تدب في بنود ميثاق الأمم المتحدة ، التي كانت خاملة منذ ظهورها أثناء سنوات الحرب الباردة ، عندما بدأت دول العالم موحدة في عزمها على العمل جماعيا وبجزم ضد العدوان ، في استخدام هذه البنود للاستعادة الجماعية للسلم والأمن الدوليين . وبوحدة في الهدف غير مسبوقه نجح تحالف المجتمع الدولي ضد المعتدي في رد الاحتلال عن الكويت . ومن ثم ، كان التصميم والعمل المشترك لأعضاء الأمم المتحدة علامة مميزة لبداية دور جديد في حفظ السلم لهذه المنظمة .

وفي بقعة أكثر قربا من بلدي ، ما زال الشرق الأوسط يمثل أشد منطقة متفجرة في العالم . كم تعسة هي المنطقة ، التي شرعرت في ربوعها بعض أهم الحضارات في التاريخ وكانت مهد الأديان الرئيسية الثلاثة ، لتبدو الآن في أذهان الكثيرين وكأنها مرادف للعنف ؟ إن أهم عنصر في مشكلة الشرق الأوسط هو في الحقيقة النزاع العربي الإسرائيلي . فما هنا نرى شعبين من أقدم شعوب العالم ، بإسهاماتهما البارزة في التراث المشترك للإنسانية ، يتحفر كل منهما ضد الآخر . إن حكومتي تأمل بكل إخلاص ، وموقفها بشأن القضية معروف تماما ولا حاجة لتكراره ، أن يأتني ، في المستقبل القريب ، اليوم الذي تتحقق فيه النبوءة ، "إنهم يضربون سيوفهم سككا" . (الإنجيل المقدس ، أشعيا ٢ : ٤)

لا تزال اليونان ملتزمة بإجراء حوار جاد مثمر مع تركيا للتغلب على أسباب الخلافات التي أوجدت توترات خطيرة في الماضي . وقد أعيد تأكيد هذا الالتزام في الاجتماع الذي عقد مؤخرا في باريس بين رئيس الوزراء ميتسوتاكيس وقرينه التركي السيد يلماز . لقد اتفقا على إنشاء فرق عاملة لوضع مشروع اتفاق بشأن المداقة والتعاون وحسن الجوار بوقع عليه في أنقرة بمناسبة الزيارة المقبلة التي سيقوم بها رئيس الوزراء اليوناني للعاصمة التركية . وهذا الاتفاق يرمي إلى تهيئة مناخ ثقة جديد بين الدولتين . وفي هذا الصدد تود اليونان أن تؤكد مجددا التزامها بمبادئ القانون الدولي وتسوية النزاعات بالطرق السلمية ، بما في ذلك بطبيعة الحال اللجوء إلى محكمة العدل الدولية .

ومع هذا ، أود أن أضيف أن محاولات تحسين العلاقات بين اليونان وتركيا ستتأثر بمشكلة قبرص تأثرا عكسيا إذا ما ظلت هذه المشكلة دون حل رغم جهود الأمين العام للمساعدة على التوصل إلى حل عادل صحيح يتمشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واتفاقي المستوى الرفيع لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ .

إن قبرص هي المشكلة الطويلة الأجل الباقية دون حل في أوروبا . ففي جميع أنحاء أوروبا أزيحت الخطوط والحوائط الفاصلة وانسحبت القوات الأجنبية . لكن في قبرص لا يزال تقسيم الجزيرة المفروض بقوة السلاح مستمرا منذ ١٧ عاما . ولا تزال القوات التركية تحتل أكثر من ثلث ذلك البلد التعس رغم القرارات المتكررة لهذه الجمعية ومجلس الأمن أيضا .

ونتيجة لذلك فإن ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ قبرصي يوناني لا يزالون لاجئين في بلادهم ؛ وسلب وتدمير التراث الثقافي للجزيرة لا يزالان مستمرين ، وتدفع المستوطنين من تركيا مستمر دون هوادة ، إن لم يكن مشجعا ، وذلك بعد الإجراء الذي اتخذ مؤخرا بإلغاء جوازات السفر بين تركيا والدولة المزعومة لقبرص الشمالية المنسوبة إلى القبارصة الأتراك . إن حوالي ١ ٦٠٠ فرد لا يزالون مفقودين . وهذا وضع غير مقبول إطلاقا ويجب ألا يُسمح باستمراره .

هناك تطور مشجع للغاية هو اشتراك الاطراف في محاولة تأييد جهود الامين العام . وفي شهر شباط/فبراير الماضي تقدم رئيس المجموعة الأوروبية بمبادرة لتعزيز التوصل إلى حل لمشكلة قبرص بما يتفق مع قرارات الامم المتحدة . وتلك المبادرة قوبلت بالترحيب من جانب اليونان وقبرص ، ولكنها رفضت فوراً من جانب تركيا .

ومما يبعث على السرور بنفس القدر اشتراك الولايات المتحدة بطريقة أكثر نشاطاً في مسألة قبرص الذي بدأ بزيارتي الرئيس بوش لليونان وتركيا في شهر تموز/يوليه . إن تصميمه يوم ٢ آب/أغسطس على المطالبة باجتماع يعقد برعاية الامم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر إذا ما أحرز تقدم كاف ، قد أشار آمالاً جديدة في القضاء على حالة التوقف .

ولأسف إن جميع الآمال تقلصت بعد الاجتماع الذي عقد مؤخراً بين رئيسي وزراء اليونان وتركيا في باريس عندما توقفت جميع التطورات الإيجابية السابقة . إن السيد يلماز ، عندما سحب الالتزامات الشفوية التركية التي قطعت من قبل لرسميين في الامم المتحدة والولايات المتحدة ، أنكر تقديم أي تنازلات بشأن مسألة قبرص وألقى المسؤولية عن أي "سوء فهم" على المعلومات غير الدقيقة التي قدمها ممثلو الامين العام .

لا بدّ لي أن أؤكد مجدداً أن مفتاح أي حل للمسألة القبرصية يكمن في أنقرة . من الحتمي أن تجد هذه المشكلة الطويلة الأجل أخيراً حلها الملائم العادل . ويجب أن يتضمن هذا الحل التطبيق الحازم للقانون الدولي وحماية حقوق الإنسان والتنفيذ الدقيق لجميع قرارات الامم المتحدة بشأن قبرص .

وفي الختام ، أود أن أؤكد مجدداً التزام بلادي بالامم المتحدة وروح التعاون والتضامن الدوليين اللذين تمثلهما . في العامين الماضيين قمنا نحن اليونانيون بتميز اشتراكنا في أعمال المنظمة بأن أصبحنا مشاركين بقوات في عمليات جديدة لحفظ السلم قامت بها الامم المتحدة . إننا نشارك بقواتنا مع دول أخرى من دول العالم ونتعهد ببذل كل جهد في سبيل تحقيق السلم والاستقرار العالميين .

ويحدو الشعب اليوناني أمل وطيد ، في أن يكون بوسعنا عندما نخاطب هذه الجمعية في العام المقبل ، في ذروة احتفالنا على مدى العام ببعث الديمقراطية ، أن نحتفل أيضا بتوفر الوحدة والتفاهم الطائفي في قبرص ، وبتحقق السلم في البلقان وفي الشرق الاوسط ، والحرية في أركان العالم التي لا تزال تظللها سحب الاستبداد . إن الديمقراطية استغرقت ٢٥ قرنا لتنتشر في شتى أركان العالم ، لكن انتصارها التام مؤكد ، باعتبارها النظام السياسي الافضل الذي وضعه عقل الإنسان ، والهيئة الصالحة لكل الامم في جميع الاوقات .

السيدة بونفو (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن من دواعي السرور والشرف لي أن أتكلم للمرة الاولى أمام هذا المحفل للأمم المتحدة . وأود أن أعرب عن تهاني الوفد الغابوني للسيد سمير الشهابي بمناسبة انتخابه الباهر لرئاسة الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة .

من الواضح أن خبرته وقدرته ومعرفته الكبيرة بالعلاقات الدولية ، ولا سيما بمنظمتنا ، تمثل مميزات مؤكدة تكفل النجاح التام لمداولاتنا . وأود أن تتضمن فرصة التهئة هذه ، تهنئتي كذلك لسلغه السيد غيدو دي ماركو ، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية مالطة ، على الهمة والفعالية اللتين مارس بهما مهامه واللتين تكسبانه اليوم عرفان منظمتنا .

أود أيضا أن أقدم تحية قلبية إلى السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الامين العام للأمم المتحدة للعمل القيم الذي قام به على رأس المنظمة طوال العقد الماضي . إن ذكاه وتفانيه سيعززان بشكل كبير حقا مصداقية ومكانة الامم المتحدة .

وأخيرا اسحوا لي بأن أرحب بوفود جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية كوريا ، ولايات ميكرونيزيا الاتحادية ، وجمهورية جزر مارشال ، وجمهوريات البلطيق ليتوانيا ولاتفيا واستونيا . إن قبول هذه الدول الاعضاء الجدد يؤكد مرة أخرى الرسالة العالمية للأمم المتحدة .

ومن المؤكد أن وفد غابون ، الذي يشرفني أن أراسه ، تحدوه دائما الرغبة في ضمان نجاح هذه الدورة في بلوغ نتائج إيجابية .

إننا لدينا جميعا بالتأكيد انطباع بأننا نشهد تسريعا للتاريخ ، فإن أحداث
الشهور الأخيرة تحدث بشكل كبير التوازنات الكبرى التي أسفرت عنها الحرب العالمية
الثانية . فلا تساورنا أية أوهام : إن القضية لم تعد الآن قضية تحد . فهذه نماذج
انهارت وانهارت على نحو مفاجئ .

فلنتجنب الابتهاج لفشل البعض ذلك أن التهديدات والاختلالات لا تزال قائمة جليلة ،
ليس فقط بين الشمال والجنوب بل أيضا في داخل المجتمعات التي يشار إليها باعتبارها
متقدمة النمو .

إن الحوار والمناقشة المشتركة والتضامن أمور ضرورية بشكل خاص . وهذا هو
الضمن الذي يؤدي لتلافي صيرورة الالغية الثالثة عصر مواجهة .

ومهما يكن عليه الامر ، فقد كان ينظر إلى نهاية الحرب الباردة و "سياسة التكتلات" بزهو وغبطة بوصفها تمثل تقدما حقيقيا للديمقراطية والحرية في العالم وإيدانا ببدء عصر يعمه السلم والامن . وللأسف إن الاضطرابات الكثيرة التي حدثت في أوروبا الشرقية والشرق الاوسط قد أتت لتخيب الامل الكبيرة التي ولّدها هذا التطور . ومن بين هذه الصراعات ، صراع الخليج ، الذي أشار الشكوك أكثر من أي صراع آخر حول صحة هذه الامل . لذلك ترحب بلادي بعودة سيادة الكويت والجهود التي بذلها المجتمع الدولي تحقيقا لذلك الهدف .

وفي هذا المدد لا بد من البحث عن تسوية شاملة لمشاكل المنطقة تكون قائمة على احترام حقوق الجميع . وهذا لا يتوقف على إرادة الشعوب والدول في المنطقة فحسب ، بل هو يتطلب الالتزام من جانب كل من لديهم تأثير ، لاسباب مختلفة ، على سلوك مختلف اللاعبين ، لكي يتسنى إحلال السلام العادل والدائم في العالم .

إن السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط ، إنما يتأتى عن طريق تسوية النزاع الإسرائيلي العربي والقضية الفلسطينية على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) . وتود غابون أن تؤكد من جديد تأييدها لهذين القرارين وهي تؤيد تأييدا كاملا عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط يفضي إلى المفاوضات بين كل الأطراف المعنية .

وعلى نفس المنوال ، ترحب غابون بالافاق التي فتحتها عودة الامن إلى لبنان . كذلك لا بد أن ننعيم بسلم عادل ودائم في افريقيا إذ أن زيادة الحروب الاهلية والصراعات الداخلية هذا العام قد أدت إلى تفاقم المشاكل التي تواجهها شعوب قارتنا . وعلى سبيل المثال ، خلال السنتين الماضيتين ، ما برحت الاحوال المعيشية اليومية للناس الابرياء في ليبيريا تتصعد بدرجة كبيرة ، فقد فرّ العديد من اللاجئين إلى البلدان المجاورة . إن غابون تأمل أملا وطيدا في عودة السلم المقترن بالامن والاستقرار إلى هذا البلد الشقيق . ونرحب بالجهود التي تبذلها البلدان الاعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا .

وينطبق هذا على الحالة في القرن الأفريقي . فالناس في هذه المنطقة دون الإقليمية يعانون عاجزين من آثار نقص الأمطار ومن النزاعات التي أضرت النيران في عالمهم .

إن حرصنا على الأمن والسلم مرة أخرى يتضح من تأييد غابون القاطع للجهود الرامية إلى حل مشكلة أنغولا . ومن المناسب هنا إعادة تأكيد تأييد بلادي الكامل لجهود المصالحة الوطنية ، وفي هذا الصدد ، نرحب بالتوقيع على اتفاقات إيستوريل في ١ أيار/مايو الماضي بين الحكومة الأنغولية وجبهة "يونيتا" تحت رعاية حكومة البرتغال .

أما بالنسبة للصراع في الصحراء الغربية فيبدو أنه يتطور على نحو إيجابي . وقد رحبت حكومة غابون باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٦٩٠ (١٩٩١) بشأن الاستفتاء . ونعتقد أن هذه مرحلة حاسمة على طريق التسوية النهائية للنزاع .

إن غابون إذ ترحب بإلغاء أعمدة الفصل العنصري الثلاثة في جنوب أفريقيا ، لا يغيب عن بالها أن مبدأ "صوت واحد لكل شخص" ليس هو السائد في الحياة السياسية في ذلك البلد . لذلك فإن السلطات الغابونية تؤكد من جديد التزامها القاطع بهذا المبدأ العالمي الذي يجب على جنوب أفريقيا أن تحترمه .

أما فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة التي حدثت في ذلك البلد فإن غابون ترحب بإبرام اتفاق السلام الثلاثي وتنشأ الأطراف المتعاقدة تطبيق أحكامه لتتسنى إقامة جنوب أفريقيا جديدة ديمقراطية ومتعددة الأعراق .

ولا بد أيضا من إحلال السلام العادل والدايم في آسيا ، لا سيما في كمبوديا وأفغانستان . أما فيما يتعلق بكمبوديا بوجه خاص ، فقد ظهرت في الشهور الأخيرة إشارات مشجعة على العودة إلى السلم . وفي هذا الصدد نرحب بالتقدم المحرز في مؤتمر باتايا الذي عقد في تايلند . ويجب الاستمرار في العملية التي بدأت خلال هذا الاجتماع بغية إيجاد حل سلمي ليتسنى في النهاية التوصل إلى تسوية شاملة تضمن استقلال كمبوديا وسيادتها وسلامتها الإقليمية .

وفي أمريكا اللاتينية ، تؤيد غابون عملية السلم التي بدأت تحت إشراف الأمم المتحدة من أجل عودة الأمن والاستقرار إلى ربوع تلك المنطقة .

ونؤيد إحلال السلام العادل والدائم في أوروبا ، لأننا نشعر بقلق بالغ إزاء ما تشكله التوترات والنزاعات المتزايدة في وسط وشرقي أوروبا التي تعرض للخطر السلم والأمن الدوليين . وتتابع غابون عن كثب التطورات الجارية حاليا في يوغوسلافيا ، وهو بلد لا تزال تربطنا به علاقات ممتازة من الصداقة والتعاون . لذلك فإنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أحيي جهود الوساطة التي تقوم بها المجموعة الاقتصادية الأوروبية من أجل التوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع لأنه يجب هنا ، كما هو الحال في أماكن أخرى ، أن تحل النزاعات من خلال الحوار .

وهكذا ، فإن بوسع المرء أن يقول بصورة عامة إن نهاية الحرب الباردة و "سياسة التكتلات" التي أشرت إليها قبل لحظات لا بد أن تساعد على إحلال السلام العادل والدائم في جميع أرجاء العالم . وبما أن شبح المواجهة بين التكتلات ، الذي كان السبب في تكديس أسلحة التدمير الشامل الفتاكة ، يتلاشى فإنه يمكننا توخي تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمدته المؤتمر الدولي المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية .

فضلا عن هذا التحليل الإقليمي ، هناك عدد من المسائل التي تهم المجتمع الدولي بأسره . وفي الواقع هناك عدد من المشاكل الخطيرة جدا التي تهدد توازن كوكبنا . منها ، على سبيل المثال لا الحصر ، مشاكل المخدرات ومرض متلازمة نقص المناعة المكتسب "الإيدز" وتدهور البيئة . ففي مجال مكافحة المخدرات ، أنشأت بيلادي بدعم من الأمم المتحدة والبلدان الصديقة إدارة مركزية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وشكلت فريقا إقليميا الطابع من اختصاصي السموم في ليبيرفيل . والشئ نفسه ينطبق على حملة مكافحة "الإيدز" . إذ أن غابون بفضل المساعدة المقدمة من منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أعدت خطة متوسطة الأجل . إلا أننا نرى أن اتباع نهج عالمي نحو هذه المشاكل يمكننا من إيجاد العلاج لهذه الآفات التي تتهدد مستقبل البشرية .

أما فيما يتعلق بالبيئة ، فإن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمزمع عقده في البرازيل في شهر حزيران/يونيه القادم سيتيح الفرصة لمنظمتنا لكي تبرهن على أن بوسعها أن تكون فعالة عندما تحشد قدراتها من أجل قضية نبيلة . ومن هنا فإن بلادي التي لديها محمية من أكبر المحميات الحرجية في العالم ترى أن حل المشاكل البيئية يجب أن يأخذ في الحسبان تماما متطلبات التنمية بكل جوانبها وبخاصة الجوانب الإقليمية الاجتماعية والاقتصادية .

إن التدابير الشجاعة التي اتخذت في هذا السياق من أجل مكافحة آفات مثل المخدرات و "الإيدز" ومن أجل حماية البيئة وتقليل المنازعات الإقليمية لا يمكن فصلها عن الجهود الرامية إلى مكافحة التباينات الخطيرة التي لا تزال تتسم بها العلاقات الاقتصادية الدولية . وحتى يومنا هذا ما انفكت الحالة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا تتدهور بدرجة كبيرة ، على الرغم من وضع العديد من البرامج والقيام بالكثير من الإصلاحات ، ومنها على سبيل المثال خطة عمل لاغوس للتنمية في افريقيا من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٠ ، وبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

إن النتيجة الأولى لهذه الحالة هي عدم قدرة افريقيا على تنفيذ برامج استثمار حقيقية تساعد على إنعاش نموها الاقتصادي وتنميتها . وحتى نقف على صحة ذلك ، ما علينا إلا أن نلاحظ نتائج العمل الذي قامت به مؤخرا اللجنة المخصصة المعنية بالاستعراض والتقييم النهائيين ، وهي نتائج لم ترق إلى مستوى تطلعاتنا . وعلاوة على ذلك ، فإن مؤسسات التمويل الدولية تنادي بتنفيذ برامج تكيف هيكلية . وللأسف أن تنفيذ هذه البرامج يترك أثرا ضاراً على السكان لدينا . واقتراح هذه البرامج بمطالبات اجتماعية بتحرير الأنظمة السياسية الافريقية ، إنما يزيد بدرجة كبيرة من المعوقات التي تواجهها حكومات البلدان الافريقية .

لذلك فإن تحسين الوضع الاقتصادي في قارتنا لا بد أن يتحقق عن طريق إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على نحو لا يأخذ في الحسبان مصالح الشمال فحسب بل أيضا مصالح الجنوب ، وبخاصة التدهور المستمر في أسعار المواد الأولية ومسألة الديون الملحة .

ذلك الدين الافريقي الذي يتجاوز اليوم ٢٧٠ بليون دولار أمريكي يجب أن يكون موضوع حل من جانب مجموعات من البلدان مثل البلدان ذات الدخل المتوسط ، تلك البلدان التي لم تستفد حتى الآن من تدابير تخفيف ديونها . ونحن نعرف أن المجتمع الدولي تتوفر لديه الموارد اللازمة لهذا الغرض . وإن إنشاء مؤسسات مثل البنك الاوروبي لإعادة تعمير وتنمية أوروبا الشرقي والوسطى لهو الدليل البليغ على ما يمكن تحقيقه عندما تتوفر العزيمة والإرادة السياسية . والجوانب المتمثلة بإعادة جدولة ذلك الدين ينبغي أن تدرس أيضا في المشاورات المقبلة .

في الواقع ، إن الطريق الذي يفتح أمام بلادنا اليوم ، وهو طريق المزيد من الحرية والديمقراطية ، لا يمكنه إلا أن يدعم المفهوم الوارد في التقرير العالمي بشأن التنمية الإنسانية الذي أصدره مؤخرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي أوصى فيه :

"بشكل من المشاركة في التنمية يكون فيه الإنسان في قلب عملية التنمية ."

ونود أن نؤكد في هذه المرحلة أن الشمال ، الذي ليس من مصلحته أن ييسر افريقيا مهمة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، يجب عليه أن يساعدنا على التنمية حتى يمكن لعملية إضفاء الطابع الديمقراطي التي بدأت في بلادنا أن تستمر وأن تصبح عملية لا رجعة فيها .

في فجر الالف الأخرى المقبلة ، ينبغي لنا جميعا أن نواجه تحديات عالم الغد ، مثل تحديات اليوم ، إنها تتطلب منا أن ننسق جهودنا حتى نقتررب يوما بعد يوم من أهداف منظمنا . وهذا ضروري ولا سيما أن الأجيال الجديدة سوف تحكم علينا بالأسلوب الذي نواجه به التحديات الرئيسية اليوم ونساعد على حل تحديات الغد . وفي هذا السياق ، تأمل غابون بإخلاص في أن تلتزم الدول الاعضاء في هذه الدورة التزاما صارما بإنعاش التعاون الدولي وتعزيز الحوار والسلم بين الأمم .

السيدة دي سان جور (سيشيل) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ترغب

سيشيل في أن تقدم تهانيها إلى الرئيس بمناسبة انتخابه بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة . ونود أيضا أن نرحب بالدول الاعضاء السبع في المنظمة .

ونفتنم هذه الفرصة كذلك لكي نشيد بالأمين العام للأمم المتحدة ، الذي اضطلع بدور حاسم في تعزيز المنظمة طوال هذا العقد ، ولا شك أن هذا أهم عقد في الجزء الأخير من القرن . ونود أن نهنته على المبادرات الرشيدة التي اتخذها باستمرار وفي الوقت المناسب لتعزيز مصداقية المنظمة وفعاليتها .

لقد شهد العالم منذ دورتنا الأخيرة عدة أحداث تضررتنا إلى أن نغير بدرجة كبيرة من نظرتنا إلى العلاقات الدولية . وبصرف النظر عن بعض بؤر التوتر التي لا تزال موجودة ، تنحو العوامل الجديدة إلى تغليب الحوار على تجريب القوة . إننا نشهد بزوغ نهج يستند إلى فكرة توافق الآراء التي تعتمد على المفاوضات . وبشعبيـن علينا أن نتعلم الآن أن نتحدث إلى بعضنا البعض ، وأن نستمع إلى كل طرف - ولعبارة أخرى ، أن نستخدم لغة مشتركة وأن نستخدم بدرجة أكبر من أي وقت مضى أداة الوساطة الفعالة والمعترف بها بوجه عام .

هذه الاداة موجودة اليوم . لقد أثبتت الامم المتحدة طوال السنوات الماضية أنها ليست مغيدة فحسب ، ولكن أيضا أنها لا يمكن الاستغناء عنها . لقد أصبحت الامم المتحدة ، بفضل مساندة جميع الامم وبفضل وسائل التدخل المتاحة من جانب جميع الامم ، المؤسسة الاساسية لتنفيذ القانون والنظام العالميين . هلـى يعني هذا الآن أن النداءات التي نكررها سنة بعد أخرى في نفس هذه القاعة قد استجيب لها ؟ وأنه لمما يبعث على ارتياح كبير لعدد كبير من البلدان أن تعرف أن قضيتها سيُستمع إليها ويُدافع عنها من الآن فصاعدا بنفس الدرجة من الحيدة والاهتمام .

هذا هو السبب الذي من أجله تنضم سيشيل إلى جميع البلدان الأخرى في الإعراب عن ثقتها في هذه المؤسسة وفي المطالبة بمنحها سلطات إضافية . ويدور بهنهي بصفة خاصة الدور الذي ينبغي أن تلعبه الامم المتحدة في فرض رقابة صارمة على مبيعات الاسلحة بجميع أنواعها . وأعتقد أيضا أنه ينبغي ألا يبدخر أي جهد من أجل دعم الاعمال التي تمارسها الامم المتحدة لحل الصراعات ومنعها أينما وجدت . وبالمثل ، ينبغي أن نؤيد جميعا ، بالأقوال والافعال ، جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان

والدفاع عنها ، وجميع الاعمال التي تستهدف تخفيف الديون أو إلغائها تدريجيا ، وتقوية هياكل التعاون والتنمية بجميع أنواعها .

بيد أن هذه الرؤية الشاملة المتفائلة بطريقة موصلة لإدارة الشؤون العالمية تتضمن فكرة المفاوضات الشاملة التي يتمتع فيها كل صوت بأهمية متساوية . وعلى عتبة بزوغ نظام جديد ، يعتبر تجسيدا كاملا لميثاق سان فرانسيسكو ، ينبغي أن نحدد الآن الأدوار التي يتعين على كل منا القيام بها . لأن من الواضح أن الخلافات بين أقطاب القرارات لا تزال قائمة ، وفي هذه الفترة الانتقالية من نظام إلى آخر ، ينبغي أن نتحد في أعمال الفكر للتوصل إلى منظور للنظام العالمي الجديد في مرحلة بزوغه يحظى بالقبول على نطاق العالم كله .

وبالطبع ، عرضت كل الأطراف مبادئ شاملة . وهي جميعا تعتزم أن تكون تعبيراً أميناً عن طموحات الشعوب ، مغيرها وكبيرها ، لنظام دائم من السلم الدولي والأمن للبشرية والاستقرار للدول ، بدونها لا يمكن أن يكون هناك سلم أو تنمية . وينبغي أن نقرر أيضاً الجزء الذي سيضطلع به كل طرف في التوزيع الجديد للمسؤوليات .

تعني إقامة هذا النظام الجديد بالنسبة للكثيرين منا أننا ينبغي أن نتجنب ، على الأقل في هذا الوقت ، السمات الاقتصادية والسياسية الصارمة التي يدعو إليها النظام السابق من أجل قيام معايير أكثر استقراراً ترتبط بنوعية الحياة وبيئة صحية .

وإننا نتفق بالكامل على تلك النقطة . بيد أن النظام الجديد يتطلب على الصعيد العالمي تغييرات هيكلية ، غالباً ما تكون أساسية بطبيعتها . وهو يتطلب أيضاً تغييراً في أسلوب التفكير ، ونوعاً جديداً من السلوك الإنساني ، وتضامناً منزهاً من التعصب القومي ودون أن يضر ، بالطبع ، بالثقافات والهويات الوطنية . إنه يتطلب قدراً كبيراً من الجهد والوقت والموارد . ومن ثم ، فإن السؤال الذي أطرحه هو : هل لدينا الموارد اللازمة التي تتطلبها طموحاتنا للتجديد ؟

لا يمكن تحقيق التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة بين عشية وضحاها . إنها تتطلب إنشاء مؤسسات ديمقراطية مناسبة وقادرة على العمل ، وتتطلب ، لذلك وقتا كافيا . وهي تتطلب ، قبل كل شيء ، أن تكون للبلدان سيادة كاملة . وأعني بذلك أنها ينبغي أن تكون لها خيارات سياسية واقتصادية حقيقية ، وأن تكون بالتالي متحررة مرة واحدة وإلى الأبد من فخاخ التبعية التي كانت في كثير من الأحيان واقعة فيها - وغالبا بدون إرادتها .

إن أحدا لا يغفل من التاريخ أو الموضات أو الاتجاهات السائدة أو حتى من الـ "طوباشيات" ، وحيث أن التفكير الحالي إنما يتجه نحو التعددية السياسية ، فلننتكلم عنها . إن القوة المتعاضمة لهذه الفكرة توضحها حركة الإصلاح الشاسعة للعلاقات فيما بين الدول . ولكن لا يوجد لغاية الآن أي قالب محدد مسبقا يمكننا أن نحقق به الوئام بين جميع الميول السياسية .

ومن الواضح في السياق التاريخي الحالي أنه غالبا ما يتعين على البلدان أن تمر بأشكال الحكم التي تتناسب مع مقتضيات الساعة . ولكننا نتفق جميعا في الاعتراف بأن الخيارات وعواقبها يمكن أن تختلف اختلافا كبيرا من بلد لآخر ، وأنه لا يعقل ألا تراعى العوامل الضمنية والحتمية المؤدية الى هذا الخيار أو ذاك . وعلى أية حال ، ما من شعب يرغب في أن يرى حكومته تتعرض لأي نوع من أنواع الضغوط الخارجية . ولذلك فإننا نرى من الواجب عند وضع نظام جديد للعلاقات فيما بين الدول ، أن تراعى حاجة كل دولة الى التطور حسب وتيرتها لا حسب الوتيرة المفروضة عليها من الخارج ، وأن يراعى حقها في ذلك .

وهذا يسوقني الى الممارسة المتحيزة المتمثلة في ربط المساعدة الرسمية من أجل التنمية بالمطالب السياسية . ولئن أمكن تبرير المعونة المشروطة بالحاجة الى اجراء تكييفات هيكلية ، فإن استخدام وسيلة التهريب والترغيب لإجبار الحكومات على اجراء تغييرات فورية بدوافع لا تكون واضحة دوما بالنسبة لرفاهية شعوبها لا يعد عملا حميدا .

وفي هذا السياق ، ومع أنه قد يكون من المناسب أحيانا ممارسة التأشير بطريقة أو بأخرى على بعض الاتجاهات السياسية التي لا تتماشى مع رفاهية الانسان أو مع عملية التنمية عموما ، فمن الأفضل بكثير أن نساعد الحكومات على أن تستثمر المزيد مما تملكه من الطاقة بدلا من فرض أساليب عشوائية واجراءات جذرية عليها . إن تحليل أوجه القصور المحددة القائمة في كل بلد على حدة ، والبحث عن حلول تكون أكثر تكييفا مع الاحتياجات المعبر عنها يمثلان استجابة أفضل من أجل تنفيذ الاستراتيجيات المطلوبة .

إن مناخ الثقة الذي يبدو سائدا الآن بين الدول يمثل في حد ذاته استجابة للترباط الاقتصادي العالمي وعالمية الاقتصاد إلا أنه ، على الرغم من أن الاتجاه الحالي مرتبط بتعزيز التعاون الدولي بروح من الشراكة المنصفة ، فإننا نرى في واقع الأمر أن نفس العلاقات القائمة على القوة وعدم المساواة لا تزال سائدة . وستبقى سائدة إلى أن تصبح المعايير الجديدة للتنمية موضع احترام وإلى أن تطبق بالحرص والحكمة اللازمين .

وهذه مسألة يملئها الحس السليم ، ومع ذلك لا بد لنا أن نلاحظ أنه على الرغم من التقدم الظاهر في مساعي التعاون بين الشمال والجنوب ، فإن التبادلات الملموسة لا تزال غير متناسبة . ولهذا السبب فإن من الضروري أن نقوم على الفور بصياغة استراتيجية دائمة للتنمية الدولية تكون قابلة للتطبيق عالميا على سبيل الاستعجال . وثمة عناصر جديدة مؤاتية للتبادلات أصبحت مرئية اليوم ، والأمر يعود لنا في الاستفادة منها .

لقد أصبحت التوترات بين الشرق والغرب ضربا من ضروب الماضي ؛ والخصومات الأيديولوجية قد انهارت . ولم يتبق بعد إلا معيق واحد ينبغي أخذه بعين الاعتبار ، هو بالطبع عدم التكافؤ العام بين الشمال والجنوب ، وبالنسبة للجنوب لا تزال فكرة التبعية هي الغالبة في الأذهان على المفهوم الذي يتردد على اللسان كثيرا ، ألا وهو التكافل .

حقا ، لقد ظهرت ، مع قدوم الشمال المتسع الجديد ، آفاق جديدة للشراكة في إطار التعاون . ولا شك أن إعلان البدء في التعاون بين الشمال والجنوب وإيجاد الحلول الجديدة للخروج من المأزق الذي تجد بلدان العالم الثالث نفسها فيه يمكن أن يحدث هنا .

ولكن في هذا المستقبل ، مستقبل "الشراكة المنطقية" ، الذي تسود فيه المنافسة ، توجد بوادر بظهور خاسرين جدد إذا لم نحدد الآن تقاسم المسؤوليات على جميع المستويات . فالتنمية التي يشارك فيها الجميع يجب أن تقوم على الإيمان بأن

التنمية الاقتصادية لا ينبغي أن تتم بعد الآن على حساب البيئة . وبالنيابة عن جميع البلدان ذات الموارد البشرية الضئيلة والتي ليست لديها عمليا موارد طبيعية تذكر مثل بلادي ، وبالنيابة عن جميع البلدان ذات الاقتصادات المتأثرة بدرجة كبيرة بالاضطرابات الخارجية ، أقول أننا نلتزم بالتعبئة العامة للحفاظ على مورد هو رأس مال لا يقدر ، أعني التراث الأيكولوجي العالمي .

وفي هذا السياق نأمل أن يعطي المؤتمر المعنى بالبيئة والتنمية ، الذي سيعقد في العام القادم ، السلطة الضرورية للبت في الوسائل المناسبة لإدارة هذا المورد .

ونأمل في ذلك الوقت أن تعطى تلك البلدان ، التي أسميها "متاحف العالم" الوسائل الضرورية لتمكين سكانها من تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية دون التسبب في إيذاء للطبيعة نتيجة لذلك . وتدعو سيشيل جميع الراغبين في الدفاع عن البيئة إلى العمل على التعزيز الملوس للتعاون الدولي في هذا البعد الجديد من أبعاد التنمية .

وفي إطار هذه الحركة التي تنبذ الماضي ولكنها تعد للمستقبل بتعزيز قيمة ما تحقق دعونا نضافر جهودنا . وفي فجر ظهور عالم أكثر انصافا يسود فيه تضامن أكبر ، دعونا نبدي الشجاعة التي تتناسب وطموحاتنا ليكون الإنسان والطبيعة حقا في صميم التنمية معا . نرجو ألا تبقى خطاباتنا بعد الآن حبرا على ورق ، أو تعد ضربا من الهزل بل أن تعطي في النهاية الزخم المطلوب للعمل .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعت الجمعية العامة إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة لهذه الجلسة . وسأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا ممارسة حق الرد .

هل لي أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ ، فإن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد يجب أن تقتصر على عشر دقائق للكلمة الأولى وعلى خمس دقائق للكلمة الثانية ، ويجب أن تلقىها الوفود من مقاعدها . أعطى الكلمة أولا لممثل الكويت .

السيد السلال (الكويت) : إن محاولة النظام العراقي تبرير عدوانه على بلادي واحتلاله لها بمؤامرات مزعومة ضده لتخريب اقتصاده تكشفها حقيقة أن الكويت قد قدمت مساعدات اقتصادية ضخمة للعراق تبلغ أكثر من ١٥ مليار دولار خلال حقبة الثمانينات . ولا يُعقل أن تُقدم الكويت هذه المبالغ لبلد تحاول تدمير اقتصادياته .

ثانياً ، إن المسؤولين العراقيين ، على اختلاف مستوياتهم ، دأبوا على الإشادة والتنويه بدور الكويت ودعمها للعراق حتى أيام قليلة قبل العدوان العراقي الفاسد عليها .

ثالثاً ، إن الكويت ، حال إعلان العراق عن نواياه تجاهها وعندما بدأ في اختلاق الذرائع لتبرير عدوانه عليها ، قد اقترحت تشكيل لجنة من جامعة الدول العربية وعلى أعلى المستويات للتحكيم بين الطرفين والبحث فيما يدعيه العراق . كما دحضت الكويت في مذكرتها التفصيلية للجامعة العربية في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، جميع ما ورد في الإدعاءات العراقية وأوضحت مدى الاعتداءات والتجاوزات التي قامت بها السلطات العراقية على مراكز الحدود الكويتية وتهدها داخل الأراضي الكويتية واستغلالها لحقول النفط فيها .

لقد وددت أن أذكر هذه المقدمة للتاريخ ، وللتاريخ فقط ، حيث أن جمعيتكم الموقرة تعرف وتدرك بشكل لا يقبل اللبس طبيعة النظام العراقي وأهدافه العدوانية وأحلامه التوسعية ، ليس في الكويت فقط ، بل في المنطقة والعالم بأسره . كما تدرك جمعيتكم الموقرة الجهود التي بذلها الزعماء العرب قبل وبعد العدوان العراقي على الكويت ، ومحاولتهم ثنيه عن الاستمرار في غيه العدواني واستمرار احتلاله للكويت . إلا أنه رفض جميع تلك المحاولات الخيرة ، التي تلتها أيضاً محاولات عديدة من رئاسة حركة عدم الانحياز ومن الشخصيات الدولية البارزة ، في تحد صارخ للشرعية الدولية الممثلة في قرارات مجلس الأمن .

إن مصادقية النظام العراقي لا تستحق حتى مجرد الورق الذي كتب عليه وزير الخارجية العراقي بيانه . كما أن كذب النظام وسياساته المخادعة قد كشفت للعالم

من خلال بياناته الكاذبة التي قدمها للمجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة حول أسلحته النووية والبيولوجية والكيميائية وممارساته ضد فرق التفتيش المكلفة من جانب مجلس الأمن للتحري عن تلك الأسلحة . وبالتالي فإن الإدعاء العراقي بأنه أعاد جميع الأسرى الكويتيين لا يقل كذباً ومخادعة عن باقي بيانات هذا النظام ، حيث أن الكويت قد قدمت للجنة الصليب الأحمر الدولية والأمين العام للأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن كشفاً كاملاً وموثقاً بالأسماء والمعلومات التفصيلية عن الأسرى الكويتيين الذين يحتجزهم العراق . كما قدمت للصليب الأحمر قائمة بالسجون التي يحتجز بها النظام العراقي الأسرى الكويتيين . وبالرغم من ذلك فإن العراق لم يسمح للصليب الأحمر الدولي بزيارة تلك السجون حتى الآن . ونحن نتحدى من هذه القاعة الموقرة النظام العراقي أن يسمح للصليب الأحمر بزيارة السجون والمعتقلات العراقية دون قيد أو شرط .

أما الإدعاء بأن الكويت ترفض قبول الأسرى فإنه قول لا يقل كذباً وخداعاً عن طبيعة هذا النظام المخادع ، حيث أن الكويت تطالب بالأسرى الكويتيين الذين قدمت أسماءهم للصليب الأحمر وليس الأعداد التي تدعي العراق بأنهم كويتيون ويريدون العودة إلى الكويت . حيث أن التدقيق الذي أجرته السلطات الكويتية المختصة قد أثبت ، بما لا يدع مجالاً للشك ، أن هؤلاء لا يمتنون بملء إلى الكويت لا من قريب أو من بعيد ، ولا وجود لهم في السجل المدني الكويتي البالغ الدقة والمودع لدى الأمم المتحدة ، طبقاً لقرارات مجلس الأمن . والدليل على ذلك أن الكويت قد تسلمت كل من ثبت وجوده الشرعي في الكويت قبل ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، بما فيهم المندرجون تحت فئة "المُ الشمل" .

إن إدعاء العراق بأنه يلتزم باتفاقية وقف إطلاق النار في الوقت الذي يستمر فيه باحتجاز أسرائنا ، ولا تتوقف فيه تجاوزاته وعمليات التسلل واختراق الحدود الكويتية وإطلاق النار على المراكز والدوريات الكويتية ، لا يستحق سوى الإشارة إلى أن النظام العراقي يدعي أيضاً بأنه ملتزم بجميع قرارات مجلس الأمن ، في الوقت الذي يشهد فيه العالم بأسره الغم الغريب لدى النظام العراقي لمفهوم الالتزام بالقرارات

الدولية والمتمثل في احتجازه لفرق التفتيش الدولية واطلاق النار عليها ووضع الشروط التعجيزية أمام تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، بما فيها القرار ٧٠٧ (١٩٩١) ، على سبيل المثال لا الحصر .

ختاما ، إن تباكي النظام العراقي على مآسي الشعب العراقي ومعاناته يثير أعرق مشاعر الألم في قلوبنا ويصدم في الوقت ذاته عقولنا . إذ أن ما قامت به السلطات العراقية من قتل وتشريد لملايين العراقيين في الجنوب والشمال لا يحتاج منا سوى العودة إلى المناظر الرهيبة والمؤلمة التي شاهدها العالم بأسره على شاشات التلفزيون وعبر وسائل الإعلام خلال الربيع الماضي . ولا يزال مئات الألوف من اللاجئين العراقيين على الحدود الإيرانية وعلى الحدود التركية .

السيد ماركو (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن البيان الذي أدلى به اليوم سعادة الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية ليوغوسلافيا ، السيد بوديمير لونكار ، يرغمني على أخذ بضعة دقائق لأعبر عن حيرتي المصادقة إزاء ملاحظاته القائلة بأن رئيس الوفد الألباني ، وزير الشؤون الخارجية ، السيد كابلاني ، قد "سكب الزيت على النار" في بيانه بالأمس .

إن قول الحقيقة دون تردد لا يعني أن المرء يسكب الزيت على النار . بل على النقيض من ذلك إن ذلك يعني أن المرء مهتم اهتماما صادقا بإخماد تلك النار . والنظر إلى الحقيقة بهدوء وأسلوب غير متحيز هو الأساس الملب الذي ينبغي أن يقوم عليه المضي في سبيل حل الأزمة اليوغوسلافية .

وفي الوقت ذاته ، أود أن أذكر الجمعية العامة أن بيان وزير الخارجية الألباني لم يتضمن ما هو أكثر مما سبق أن أشار إليه مرارا وتكرارا ممثلو الجمهوريات اليوغوسلافية ، والرئيس اليوغوسلافي ورئيس وزراء يوغوسلافيا نفسه ، وما أشار إليه غيرهم من كبار المسؤولين فضلا عما ذكرته الحكومات الوطنية لعدد كبير من الدول الديمقراطية .

السيد قدرت (العراق) : لا شك أن مندوب النظام الكويتي يتمور أن كل ما يمكن أن يقوله أو يدعيه من أكاذيب وادعاءات سوف يستطيع أن يخفي الحقائق الثابتة ، وذلك تحت اعتقاد ساذج بأن هناك من الأسياذ من يقف لدعمه وتأييد ما يقوله . ولا شك في أننا جميعا نذكر الكذبة الكبيرة التي أطلقها النظام الكويتي حين أعلن عن إنزال عسكري عراقي في جزيرة بوبيان . ولم تكن هذه الكذبة إلا إحدى الوسائل التي تتبع حاليا من أجل الاستمرار في فرض الحصار الوحشي ضد شعب العراق ، وفي تحقيق وتوقيع التحالفات التي تزيد من الوجود العسكري الاجنبي في المنطقة من أجل استمرار فرض الهيمنة الأجنبية إلى أمد غير منظور ، إضافة إلى تحقيق الأغراض السياسية الأخرى المعروفة .

إن العراق ، وكما أعلن مرارا وتكرارا ، وكما أكد السيد وزير الخارجية ، الاستاذ أحمد حسين ، في بيانه قبل قليل أمام هذه الجمعية الموقرة ، يلتزم بجميع قرارات مجلس الأمن . إلا أننا نجد أن المحاولات لا تزال مستمرة في سبيل إلحاق الأذى بالعراق وشعبه الكريم . والتدخل في شؤونه الداخلية باسم الشرعية الدولية ، رغم تنفيذ العراق لكل القرارات الصادرة من مجلس الأمن . ويتجسد هذا باستمرار في اختلاق المشاكل ، بصورة أو بأخرى ، من أجل الإبقاء على الحصار اللإنساني واللاأخلاقي ضد شعب العراق . وتأتي في هذا السياق تصرفات النظام الكويتي ، ومن بينها - كما ذكرنا - حادثة بوبيان وكذلك ادعاؤه بوجود أسرى ومحتجزين كويتيين لدى العراق .

ولقد استمعت الوفود الموقرة إلى ما قاله السيد وزير الخارجية قبل قليل عن هذا الموضوع ، حيث أورد الحقائق مدعمة بالأرقام ، ولا أجد حاجة إلى تكرارها ؛ علما بأن النظام الكويتي هو الذي يعرقل تسلم هؤلاء المحتجزين بحجة التحقق من هوياتهم . وهذا جزء من انتهاكات حقوق الإنسان في الكويت ، التي تحدثت عنها جميع المنظمات الدولية والإنسانية ، إضافة إلى المقابر الجماعية المعروفة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

الكويت الذي يرغب في أخذ الكلمة للمرة الثانية ممارسة لحق الرد . وهذا البيان يقتصر على خمس دقائق .

السيد السلال (الكويت) : سأكون مختصرا للغاية . في البداية ، أود

أن أشير إلى أن مندوب النظام العراقي يتصور أنه يتحدث إلى مجموعة من الأطفال لا يعلمون ماذا يدور في أروقة الأمم المتحدة أو ماذا يدور في مجلس الأمن . إن قرارات مجلس الأمن التي تتخذ بأغلبية ساحقة وفي حالات كثيرة يصوت عليها بالإجماع من الخمسة عشر عضوا الأعضاء في مجلس الأمن ، والتي تدين انتهاكات العراق ومخالفاته لوقف إطلاق النار ولقرارات مجلس الأمن ، لا تحتاج مني أو من أحد آخر أي تعليق . أما التحدث عن حقوق الإنسان فمن المضحك جدا أن الذي يتحدث عن حقوق الإنسان هو ممثل العراق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة الآن لممثل العراق الذي يرغب في أخذ الكلمة للمرة الثانية لممارسة حق الرد . يقتصر هذا البيان على خمس دقائق .

السيد قدرت (العراق) : إن ما ذكره مندوب النظام الكويتي ليس محض افتراء فقط وإنما هو كلام متهاافت لأن حجم التآمر على العراق والوطن العربي في هذه المرحلة بالذات كبير جدا ، وأكبر مما يدعيه مندوب هذا النظام الذي لم يكن إلا وسيلة بيد الاجنبي لتنفيذ هذه الجريمة وهذا العدوان ضد العراق لصالح الصهيونية العالمية .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠